

دراسة تأثير إدارة التدفقات النقدية التشغيلية وتكلفة التمويل بالإقتراض على جودة التقارير المالية في ضوء آثار جائحة كورونا

د . أيمن صابر سيد علي *

* د. أيمن صابر سيد علي : أستاذ المحاسبة المساعد بمعهد السويس لنظم المعلومات الإدارية، وله إهتمامات بحثية في مجال المحاسبة المالية في مجال دراسات أثر تطبيق معايير التقارير المالية على عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح، وأثر التقديرات المحاسبية على التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح المحاسبي، وعلاقة القيمة العادلة لأسهم البنوك ومؤشرات الأداء المالي، وأيضا دراسة أهمية الإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتكاملة لزيادة قيمة المنشأة.

Email: ayman.saber39@gmail.com

ملخص الدراسة:

يتمثل هدف القضية البحثية المطروحة من خلال الدراسة الحالية، في بحث تأثير إدارة التدفقات النقدية التشغيلية وتكلفة التمويل بالإقتراض على جودة التقارير المالية في ظل تأثير جائحة كورونا، وذلك على عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، ولتحري الدقة في تأثير جائحة كورونا فقد إستخدمت الدراسة عامين متتاليين قبل ظهور الجائحة (٢٠١٧-٢٠١٨) وعامين متتاليين أثناء وجود الجائحة (٢٠١٩-٢٠٢٠).

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، وبعد أن إنتهى الباحث من دراسته المرجعية للإسهامات العلمية التى قدمها التراث الفكري المحاسبي في مجال الدراسة الحالية بغرض تطوير وبناء وصياغة فروض الدراسة، فقد إعتمدت الدراسة الحالية في الجزء التطبيقي على مدخل **تعليل المحتوى الذي يجمع بين أسلوب **البيانات المقطعية** وأسلوب بيانات **السلاسل الزمنية** وذلك لفحص البيانات والمعلومات الواردة بالتقارير والقوائم المالية المنشورة في شركات الدراسة، حيث بلغت العينة ٦٤ شركة بإجمالي عدد مشاهدات بلغ ٢٣٠٤ مشاهدة موزعة على جميع القطاعات ضمن مؤشر السوق المصري (EGX 100) والبالغ عددها ١٦ قطاع، وتم صياغة ووضع نموذجين لقياس فروض الدراسة محاسبياً.**

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، وجود تأثير معنوي سالب قبل جائحة كورونا بالنسبة للمتغير المستقل الخاص بإدارة التدفقات النقدية التشغيلية على جودة التقارير المالية، الأمر الذي يوضح أن القيام بممارسات إدارة التدفقات النقدية التشغيلية يؤدي إلى إنخفاض في جودة التقارير المالية. وكذلك وجود تأثير معنوي موجب لتكلفة التمويل بالإقتراض على جودة التقارير المالية أثناء جائحة كورونا، حيث أن إرتفاع نسبة القروض سوف تؤدي إلى زيادة تكاليف تلك القروض بشكل يتطلب المحافظة على جودة التقارير المالية.

وبتحليل علاقة جائحة كورونا بمتغيرات الدراسة الرئيسية، فقد تبين وجود إختلافات ذات دلالة إحصائية قبل وأثناء جائحة كورونا بين جودة التقارير المالية وإدارة التدفقات النقدية التشغيلية وتكلفة التمويل بالإقتراض.

المصطلحات الأساسية:

إدارة التدفقات النقدية التشغيلية - تكلفة التمويل بالإقتراض - جائحة كورونا - جودة التقارير المالية.

Studying the impact of Operating Cash Flows Management and Cost of Financing by borrowing on Quality of Financial Reports in light of Corona Pandemic effects

Summary of the study:

The objective of the research issue presented through the current study is to examine the impact of Operating Cash Flows Management and Cost of Financing by borrowing on Quality of Financial Reports in light of the impact of Corona Pandemic on a sample of companies listed on the Egyptian stock market, and to investigate accuracy in the impact of the Corona pandemic, the study used two years Two consecutive years before the outbreak of the pandemic (2017-2018), and two consecutive years during the pandemic (2019-2020).

In order to achieve this goal, and after the researcher finished his reference study of the scientific contributions made by the accounting intellectual heritage in the field of the current study in order to develop, build and formulate the study's hypotheses, the current study relied in the applied part on the content analysis approach that combines the cross-sectional data method and the data method Time series in order to examine the data and information contained in the reports and financial statements published in the study companies, where the sample amounted to 64 companies with a total number of views of 2304 views distributed over all sectors within the Egyptian Market Index (EGX 100), which are 16 sectors, and two models were formulated and developed to measure the Accounting study hypotheses.

The study reached several results, the most important of which is the presence of a negative significant effect before Corona Pandemic for the independent variable of Operating Cash Flow Management on Quality of Financial Reports, which shows that carrying out Operational Cash Flow Management practices leads to a decrease in the Quality of Financial Reports. As well as the existence of a positive moral impact of the Cost of financing by borrowing on Quality of Financial Reports during Corona Pandemic, as an increase in the percentage of loans will lead to an increase in the costs of those loans in a way that requires maintaining the Quality of Financial Reports.

By analyzing the relationship of Corona Pandemic with the main study variables, it was found that there were Statistically Significant differences before and during Corona Pandemic between Quality of Financial Reports, Management of Operating Cash Fows, and Cost of Financing by borrowing.

Key terms:

Operating Cash Flow Management - Cost of borrowing Financing - Corona Pandemic - Quality of Financial Reports.

أولاً: المقدمة ومشكلة الدراسة

أثرت **جائحة كورونا على بيئة الأعمال التجارية والصناعية** حيث ترتب على ذلك ظهور تحديات غير عادية وغير متوقعة تواجه المؤسسات والشركات والبنوك على مستوى العالم، حيث إنخفضت التجارة الدولية بنسبة ٩,٢% بسبب إتخاذ الدول العديد من الإجراءات الإحترازية للتقليل من تداعيات الجائحة، حيث أوقفت العديد من الأعمال التجارية نشاطها مما أثر على نقص بعض المنتجات وإنخفاض في سلسلة التوريد بين الدول، كما تأثرت العديد من الأنشطة الإنتاجية والتمويلية والصناعية بالخسائر التشغيلية المتكررة في قطاعات السياحة والبنوك وال الطيران والصناعة. (WTO,2020)

وفي هذا الصدد، فقد إنعكست **آثار جائحة كورونا** في إرتفاع مستويات عدم التأكد بالنسبة لمعلومات الإيرادات والأرباح و**التدفقات النقدية المستقبلية**، وعدم المقدرة على سداد الديون والتكاليف المرتبطة بها في مواعيدها، وبالتالي عدم المقدرة على تمويل المشروعات الحالية، كما إنعكس تأثير جائحة كورونا على **قرارات الدائنين والمقرضين** المرتبطة بمخاطر كل من السيولة وإئتمان والفائدة في ظل ظروف عدم التأكد، حيث أدى ذلك إلى إرتفاع في عدد الدعاوى القضائية على الوحدات الإقتصادية، وإنعكس ذلك على فقدان إمتيازات السوق والمنافسة لتلك الشركات. (محمود وإبراهيم، ٢٠٢٠ - Arnold & Gould,2020)

وفي نفس الإطار، فقد أحدثت **جائحة كورونا** إنخفاض في الإنتاج لدي القطاع الصناعي، مما أدى إلى إرتفاع في نسبة القروض المصرفية نتيجة نقص سيولة الوحدات الإقتصادية، وإنعكس ذلك على البنوك عالمياً في شكل وجود خسائر إئتمانية نتيجة عدم سداد القروض وتكاليفها، مما أدى إلى إنخفاض الإيرادات وصافي الأرباح، حيث بلغت تلك الخسائر خلال عامي ٢٠٢٠ وعام ٢٠٢١ مبلغ ٢,١ تريليون دولار، هذا بخلاف خسائر إئتمان عام ٢٠١٩ التي وصلت إلى مبلغ ٦٠٠ مليار دولار. (Standard & Poor's Global Rating,2020)

ومما لا شك فيه، تعتبر التقارير والقوائم المالية المصدر الرسمي في توصيل المعلومات للمستثمرين الحاليين والمحتملين للهيئات والمنظمات المختلفة وغيرهم من أصحاب المصالح، إلا أنه ترتب على **جائحة كورونا العديد من التحديات** عند إعداد التقارير والقوائم المالية منها تأثر **التدفقات النقدية** والربحية بالإنخفاض نتيجة إنخفاض الطلب على منتجات السلع والخدمات التي

تقدمها الوحدات الإقتصادية، وأيضاً عدم إستقرار قرارات الإئتمان والإستثمار لدى المحللين الماليين تجاه السيولة اللازمة لسداد الإلتزامات والأرباح المستقبلية، مما أدى إلى إرتفاع في مخاطر **تكلفة التمويل**. (Maurer,2020)

ومن الجدير بالذكر، فقد إستخدمت بعض الوحدات الإقتصادية المرنة المتاحة في المعايير والأعراف المحاسبية في قياس بعض العمليات المحاسبية في القيام بإدارة الأرباح في محاولة لتحسين الأداء (Roychowdhury, 2006) بشكل غير حقيقي عن الواقع الفعلي.

ومن جانب آخر، فقد تناولت بعض الدراسات (Paryabi and Fazlzadeh, 2016 - Chen et al., 2012) التأثير المتعمد على أرقام التدفقات النقدية وبخاصة أرقام تدفقات الأنشطة التشغيلية وهو ما يعرف بظاهرة "إدارة التدفقات النقدية" (Cash Flow Management) وهو إستغلال إدارة بعض الوحدات الإقتصادية للمرونة المتاحة في المعايير المحاسبية بشكل يؤدي إلى إدارة رقم صافي التدفقات النقدية التشغيلية وعدم ثبات تدفقه من فترة لأخرى، بهدف تخفيض المخاطر المالية الخاصة بالفشل أو العسر المالي التي سوف تتعرض لها الوحدة الإقتصادية، وبالتالي التأثير على **إنخفاض تكلفة التمويل بالإقتراض** (Zhang, 2006)، وأيضاً بهدف تغيير التقارير والجداول الزمنية للتدفقات النقدية بشكل يؤدي إلى تقارير مالية غير حقيقية بالنسبة للمقرضين والمستثمرين والمحللين الماليين بشأن معلومات السيولة والتدفقات النقدية المستقبلية، ومدى قدرة المنشأة على سداد **تكاليف التمويل وأصل الدين**. (Chen et al.,2016)

وتأسيساً على ما سبق، فإن قيام بعض الوحدات الإقتصادية بممارسات إدارة التدفقات النقدية يستند على إتخاذ العديد من القرارات المتعلقة بتوقيت حدوث وتحقيق وتصنيف بعض عناصر الإيرادات والمصروفات بشكل يؤدي إلى الحصول على ربح معين، من خلال تصنيف بعض التدفقات التشغيلية الخارجة على أنها تدفقات نقدية إستثمارية أو تمويلية، وتصنيف بعض التدفقات النقدية الإستثمارية أو التمويلية الداخلة على أنها تدفقات نقدية تشغيلية وهو ما قد يؤثر على إنخفاض في جودة الأرباح كميّاس لجودة التقارير المالية، وإرتفاع كل من **تكلفة حقوق الملكية وتكلفة التمويل بالإقتراض**. (Baik et al.,2016)

ويري البعض (Alfonso et al., 2012 - Lee, 2012 – Miao et al.,2016) أن **إهتمامات إدارة قائمة التدفقات النقدية** بقصد التلاعب بها، يرجع إلى إرتفاع نسبة المديونية مما يجعل الشركة تقوم بتعديل بيانات قائمة التدفقات النقدية من خلال إعادة ترتيب وتصنيف **تكلفة الديون المقترضة**، كما

أن التنوع الكبير في إنتاج عمليات الشركة وكبر حجم القطاعات وتعدد طرق الإنتاج يؤدي إلى **التلاعب بقائمة التدفقات النقدية بين أقسامها التشغيلية والتمويلية والإستثمارية**، وأن كثرة المكافآت والحوافز الشخصية للمديرين التنفيذيين تعمل على **إهتامية إدارة التدفقات النقدية** في ظل إنخفاض جودة الأرباح، وأيضا كثرة التعارضات بين المساهمين وإدارة الوحدة الإقتصادية يؤدي إلى **التلاعب في قائمة التدفقات النقدية التشغيلية** لتحسين الشكل العام لإدارة الوحدة الإقتصادية أمام المساهمين وأصحاب المصالح، وأن الشركات التي يتم مراجعتها من خلال مؤسسات المراجعة الكبرى (Big 4) تميل إلى **الهد من إدارة التدفقات النقدية أو التلاعب** بها بشكل أكبر من الشركات التي تقوم مكاتب المراجعة الأخرى بمراجعتها.

ومن جهة أخرى، تتأثر **جودة التقارير المالية** بالممارسات التي تلجأ إليها إدارة الوحدة الإقتصادية عند **إدارة التدفقات النقدية التشغيلية** من خلال الإستحقاقات المحاسبية أو الأنشطة الحقيقية، حيث أن تلك الممارسات لها أثر على قرارات أصحاب المصالح وأن إنخفاض جودة المستحقات يؤدي إلى **زيادة تكلفة التمويل**، كما تتأثر بنود صافي الربح بسلك وتكلفة العناصر الهامة المؤثرة مثل **تكلفة البضاعة المباعة والمصرفات التشغيلية والإدارية**. (الزمر، ٢٠٢٠)

ومن جانب آخر، فقد كان لنتيجة **جائحة كورونا** أن تأثرت **جودة التقارير المالية** بالقياس المحاسبي للقيمة العادلة للأصول نتيجة المغالاة لقيمة الأصول في ظل إنخفاض الإنتاج، وأيضا القياس المحاسبي للقيمة العادلة لأسعار الأسهم في ظل تدهور أسعار الأسهم، كما تأثرت جودة التقارير المالية بإنخفاض أداء الوحدات الإقتصادية، مما أدى إلى إرتفاع في حالات التعثر المالي **للبنوك المقرضة والوحدات الإقتصادية المقرضة** حيث إنعكس ذلك على الأرباح المحتجزة والإحتياطيات بشكل سلبي. (Zhang et al., 2020)

وتماشياً مع ذات الإتجاه، فقد أثرت **جائحة كورونا** على المقترضين من خلال عدم القدرة على الوفاء بسداد إلتزاماتهم من القروض وإرتفاع حالات الإفلاس، مما يؤدي إلى إنخفاض مستوى الجودة الإئتمانية للمقترض نتيجة التعثر في السداد، ويختلف تأثير جائحة كورونا بحسب نوع النشاط سواء كان تجاري أو إنتاجي أو صناعي، وأيضا بإختلاف الموقع الجغرافي للمقترض. (الجبلي، ٢٠٢٠ - الطحان والعيسوي، ٢٠٢٠)

وتأسيساً على ما سبق، فقد **تشكل الباحث الأساسي للباحث** تجاه هذه القضية بإلقاء الضوء عليها من خلال الدراسة الحالية، نظراً لإمكانية وجود تأثير متوقع للعلاقة بين إدارة

التدفقات النقدية التشغيلية وتكلفة التمويل المقترض وأثرها على جودة التقارير المالية قبل وأثناء جائحة كورونا من جهة، ووجود تأثير متوقع لجائحة كورونا على إدارة التدفقات النقدية وتكلفة التمويل بالإقتراض وجودة التقارير المالية من جهة أخرى، وذلك بالتطبيق على الوحدات الإقتصادية المسجلة في البورصة المصرية، وذلك من خلال نماذج محاسبية متعددة المتغيرات لقياس فروض الدراسة، بهدف توضيح علاقة متغيرات الدراسة بالمتغير التابع.

وعليه، يأمل الباحث في الإجابة على التساؤلات التالية والتي تمثل مشكلة الدراسة:

- ١- ما المقصود بإدارة التدفقات النقدية والدوافع والطرق المستخدمة فيها؟
- ٢- ما المقصود بمفاهيم وطرق قياس تكلفة التمويل بالإقتراض وجودة التقارير المالية؟
- ٣- ما هو تأثير تكلفة التمويل بالإقتراض على جودة التقارير المالية؟
- ٤- ما هو أثر إدارة التدفقات النقدية التشغيلية على جودة التقارير المالية؟
- ٥- ما هو أثر جائحة كورونا على كل من تكلفة التمويل بالإقتراض وإدارة التدفقات النقدية التشغيلية وجودة التقارير المالية؟

ثانياً: مراجعة أدبيات التراث الفكري المحاسبى بهدف تحليل الإتجاهات المحاسبية التي تناولت موضوع الدراسة

يتناول هذا الجزء عرض وتحليل الدراسات السابقة والتي تمكن الباحث من الحصول عليها والمرتبطة بإدارة التدفقات النقدية وتكلفة الإقتراض وأثرها على جودة التقارير المالية في ضوء تأثير جائحة كورونا بهدف وضع فروض الدراسة الحالية. ويمكن تبويب هذه الدراسات حسب العلاقات المتداخلة لموضوع الدراسة إلى أربعة مجموعات كما يلي:

المجموعة الأولى: دراسات إهتمت بمفهوم وممارسات إدارة التدفقات النقدية

فقد استخدمت دراسة (Zhang, 2006) عدداً من المتغيرات التي تقيس مستوى العلاقة بين خصائص الوحدات الإقتصادية مع إدارة التدفقات النقدية مثل عدم ثبات الإيرادات والحجم الكبير لرأس المال و عقود الديون والإستحقاق الإختياري، وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب التطبيقي لبيانات عدداً من الشركات الأمريكية بعدد مشاهدات بلغ ٥٥٢٧ مشاهدة خلال أعوام من عام ١٩٨٧ وحتى عام ٢٠٠٥م. وبينت نتائج الدراسة قيام مديري الشركات ببعض الممارسات الخاصة بإدارة التدفقات النقدية في الشركات التي ترتفع بها حجم الإستحقاقات المحاسبية بهدف

التأثير على قرارات المحللين الماليين بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وتوزيع الأرباح المستهدفة.

وقد هدفت دراسة (Roychowdhury, 2006) إلى إكتشاف التلاعب في الأنشطة الحقيقية للدخل المحاسبي بالتركيز على **متغيرات التدفقات النقدية التشغيلية** وتكلفة الإنتاج والمستحقات الإختيارية، حيث تناولت الدراسة مدخلان هما مدخل الإستحقاقات المحاسبية ومدخل الأنشطة الحقيقية. فالمدخل المحاسبي يتمثل في إستغلال إدارة الوحدة الإقتصادية للمرونة الموجودة في المبادئ والمعايير المحاسبية والتي تسمح بالإختيار بين البدائل والتقديرات المحاسبية أو التلاعب بتوقيت الإيرادات والمصروفات، مما يؤدي زيادة حجم الأرباح والإستحقاقات وإنخفاض في جودة الأرباح كمقياس **لجودة التقارير المالية**. أما مدخل الأنشطة الحقيقية فيتمثل في تدخل الإدارة في التأثير على رقم الأرباح المحاسبية من خلال إتخاذ أو تعديل قرارات إدارية تؤثر في العمليات **التشغيلية والتمويلية والإستثمارية** للوحدة الإقتصادية. وبينت نتائج الدراسة وجود تلاعب في الأنشطة الحقيقية للدخل المحاسبي عند إستخدام أسلوب المستحقات الإختيارية كأحد الطرق المستخدمة **لإكتشاف إدارة في التدفقات النقدية**.

وقد أشارت دراسة (Zhang, 2008) إلى وجود ارتباط موجب بين تنبؤات المحللين الماليين للتدفقات النقدية المستقبلية وتلاعب إدارة الوحدة الإقتصادية بالأنشطة الحقيقية حيث يؤدي ذلك إلى **تضخيم في أرصدة التدفقات النقدية** بشكل ينعكس على كل من أسعار الأسهم بالإرتفاع وزيادة مكافآت وحوافز مديري الوحدات الإقتصادية.

وقد قدمت نتائج دراسة (Banimahd & Aliabadi, 2013) أدلة على وجود علاقة بين الإعلان عن الخسائر وحجم الشركة وبين إدارة التدفقات النقدية، حيث تميل بعض الشركات إلى **إدارة التدفقات النقدية التشغيلية** عند الإعلان عن الخسائر، في حين تنخفض ممارسات إدارة التدفقات النقدية عند زيادة حجم الشركات، ولم تبين نتائج الدراسة وجود علاقة بين إدارة التدفقات النقدية والمخاطر المالية الخاصة بنسب المديونية.

وتناولت دراسة (Lightstone et al., 2014) أمثلة على إدارة التدفقات النقدية التشغيلية من خلال التلاعب في **إعادة أو تغيير تصنيف العمليات بين الأنشطة التشغيلية والأنشطة التمويلية** بشكل قد يؤثر على **صافي التدفقات النقدية** بشكل عام.

وقد استخدمت دراسة (Nagar & Sen, 2015) عينة مكونة من ٨٩٥٦٣ شركة في كل من سوق الأوراق المالية الهندي والأمريكي خلال أعوام من ١٩٩٥ الي عام ٢٠١١. وقد قدمت الدراسة نموذج لقياس مدى وجود ممارسات لإدارة التدفقات النقدية من خلال النموذج التالي:

$$CFO_{i,t}/A_{i,t-1} = \beta_0 + \beta_1 (I/A_{i,t-1}) + \beta_2 (S_{i,t}/A_{i,t-1}) + \beta_3 (\Delta S_{i,t}/A_{i,t-1}) + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

- $CFO_{i,t}/A_{i,t-1}$: صافي التدفقات النقدية التشغيلية للعام الحالي مقسوماً على إجمالي الأصول للعام السابق.
- $S_{i,t}/A_{i,t-1}$: يمثل صافي المبيعات أو الإيرادات للعام الحالي مقسوماً على إجمالي الأصول للعام السابق.
- $\Delta S_{i,t}/A_{i,t-1}$: يمثل التغير في إجمالي المبيعات (صافي المبيعات الحالية مطروحاً من صافي المبيعات للعام السابق) إلى إجمالي الأصول للعام السابق.
- $\varepsilon_{i,t}$: الباقي إحصائياً من تقدير النموذج.

هذا بالإضافة إلى وجود بعض المتغيرات المستقلة الأخرى التي تم استخدامها لقياس الأثر على المتغير التابع مثل معدل العائد على الأصول وحجم الشركة وصافي التدفقات النقدية التمويلية وصافي التدفقات النقدية الإستثمارية. وقد توصلت نتائج الدراسة أنه يوجد تغيير في تصنيف بعض **المصروفات الإيرادية كتدفقات إستثمارية** بدلا من تصنيفها **كتدفقات تشغيلية** خارجة.

وقد تناولت دراسة (Chen et al., 2016) قيام بعض الشركات بإدارة **التدفقات النقدية** عند الإستحواز على شركة أخرى أو الإندماج مع شركة أخرى، حيث استخدمت الدراسة بيانات مجموعة من الشركات بلغ ٢١٨٥ شركة ما بين عام ١٩٨٥ وحتى عام ٢٠١٠ في السوق الأمريكي، وطبقت الدراسة نموذج (Shivakumar, 2006) في قياس الأثر على التدفقات النقدية الإختيارية قبل الاندماج وبعد الإستحواز. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود **بعض الممارسات التي تؤثر على قائمة التدفقات النقدية التشغيلية** للشركات المندمجة قبل عملية الاندماج والتي من شأنها تؤدي إلى تضخيم في صافي التدفقات النقدية التشغيلية في نهاية العام مثل **تأجيل بعض المتحصلات والخلط بين التدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية**، وبيع بعض أرصدة الشركة للبنوك مما يزيد من قيمة التدفقات النقدية التشغيلية بدلا من التدفقات النقدية التمويلية.

وقد أشارت نتائج دراسات (Miao et al., 2016 - Andreas, 2017) إلى وجود إرتفاع في الإفصاح لبند قائمة الدفقات النقدية عندما تكون المعلومات عن المستحقات المحاسبية غير مبالغ فيها، وأن الوحدات الإقتصادية في نهاية العام **تميل إلى إدارة أرباحها من قائمة التدفقات التشغيلية** لتحقيق ربح مستهدف معين أمام أصحاب المصالح.

في حين بينت نتائج دراسات (إبراهيم، ٢٠١٩ - Li, 2019) على وجود تأثير إحصائي بين التدفقات النقدية التشغيلية والقيمة السوقية للشركة، وضعف قدرة المحللين الماليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بسبب انخفاض جودة المعلومات المحاسبية وإرتفاع مخاطرها بسبب إدارة التدفقات النقدية مما يؤثر على ثبات الأرباح.

كما توصلت نتائج دراسة (Ni et al., 2019) إلى وجود إدارة للأنشطة الحقيقية في قائمة التدفقات النقدية التشغيلية عندما ترغب الوحدة الإقتصادية في الحصول على تمويل خلال السنة المالية سواءاً بالقروض أو بزيادة رأس المال بهدف تحسين صورتها أمام أصحاب المصالح مما يعمل على إرتفاع في قيمة المنشأة بشكل غير حقيقي.

وقد إعتمدت دراسة (عيطة، ٢٠٢٠) على عدداً من الشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٥ الى عام ٢٠١٨ لإختبار مدى وجود ممارسات لإدارة الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية على عوائد الأسهم، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لممارسات إدارة التدفقات النقدية التشغيلية على عوائد الأسهم، ووجود تأثير معنوي لممارسات إدارة الأرباح على العلاقة بين التدفقات النقدية التشغيلية وعائد الأسهم.

المجموعة الثانية: دراسات تناولت العلاقة بين إدارة التدفقات النقدية وتكلفة التمويل بالإقتراض

فقد هدفت دراسة (Geile, 2007) التحقق من وجود إرتباط بين إدارة التدفقات النقدية وتكلفة الإقتراض باستخدام نموذج لقياس إدارة التدفقات النقدية التشغيلية طبقاً للمعادلة التالية:

$$OCF_t/TA_{t-1} = \beta_0(1/ TA_{t-1}) + \beta_1(REV_t/ TA_{t-1}) + \beta_2(\Delta REV_t/TA_{t-1}) + e_{it}$$

حيث أن:

- OCF_t : إجمالي التدفقات النقدية التشغيلية للفترة الحالية مقسوماً على إجمالي الأصول للسنة الحالية.
- TA_{t-1} : إجمالي الأصول المنشأة للفترة السابقة أو في نهاية العام السابق.
- REV_t : إجمالي الإيرادات للفترة الحالية مقسوماً على إجمالي الأصول للسنة الحالية.
- ΔREV : التغير في الإيرادات بين السنة الحالية والسابقة مقسوماً على إجمالي الأصول للفترة الحالية.
- e_{it} : الباقي إحصائياً من تقدير النموذج (إدارة التدفقات النقدية).

وبينت نتائج الدراسة وجود علاقة إرتباط طردية بين كلا من نموذج التدفقات النقدية المدارة ونموذج تكلفة الإقتراض، حيث أن إرتفاع ممارسات إدارة التدفقات النقدية التشغيلية يؤدي إلى إنخفاض في جودة تلك التدفقات وبالتالي إرتفاع في تكلفة التمويل بالإقتراض، وأيضاً وجود علاقة إرتباط طردية بين التدفقات التشغيلية والشركات المعرضة للإفلاس، حيث تميل الشركات إلى ممارسات إدارة في التدفقات النقدية التشغيلية عندما ينخفض صافي التدفق النقدي التشغيلي عند تعرضها لمخاطر الفشل المالي.

وقد تناولت دراسة (Dashtbayaz, 2011) تأثير التلاعب بقائمة التدفقات النقدية على تكلفة التمويل بالإقتراض، وإستخدام الدراسة عينة مكونة من ٨٦٨٤ من المنشآت الإنجليزية وعينة مكونة من ٢٣٩٣٥ من المنشآت الأمريكية خلال الفترة من ١٩٩٨م إلى عام ٢٠١٠م. وقد إعتمدت الدراسة على مكونات التدفقات النقدية المدارة كما في دراسات (Roychowdhury, 2006) Zhang, 2006 والتي تناولت نموذج (Dechow et al., 1998) في قياس الإستحقاقات غير العادية في تقدير ممارسات الإدارة في التلاعب بالتدفقات النقدية. وقد تم قياس تكلفة الإقتراض بالإعتماد على نموذج:

$$\text{Cost Of Debt} = \beta_0 + \beta_1 \text{Size} + \beta_2 \text{Lev} + \beta_3 \text{INTSAL} + \beta_4 \text{Loss} + \beta_5 \Delta \text{Earn_Pos} + \beta_6 \text{Libor} + \beta_7 \text{OCF} + \varepsilon$$

حيث أن:

تكلفة الإقتراض.	:	Cost of debt
حجم الشركة في الفترة المالية t.	:	Size
نسبة مديونية الشركة في الفترة المالية.	:	LEV
نسبة تغطية الفوائد للدلالة على القدرة على دفع الفوائد.	:	INTSAL
خسائر الشركة في الفترة المالية.	:	LOSS
نسبة التغير في الإيرادات السنوية.	:	EARN_POS
سعر فائدة الإقتراض السائد بين البنوك في لندن أو متوسط سعر الفائدة الذي تقوم عنده البنوك بإقراض واقتراض الأموال من بعضها البعض.	:	LIBOR
صافي التدفق النقدي التشغيلي / إجمالي الأصول.	:	OCF
الباقي إحصائياً من تقدير النموذج.	:	ε

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين إدارة التدفقات النقدية وبين تكلفة الإقتراض، حيث أن إدارة التدفقات النقدية تؤدي إلى إرتفاع في مخاطر المعلومات المالية وبالتالي إرتفاع تكلفة الإقتراض. كما تشير النتائج أنه عندما تواجه الشركات تدفقات نقدية منخفضة فإن ذلك يدفعها إلى زيادة أسعار الأسهم السوقية بإدارة التدفقات النقدية بشكل غير عادى.

وقد بينت نتائج دراسة (Lee, 2012) وجود أدلة على إدارة للتدفقات النقدية نتيجة لجوء بعض مدراء الشركات لتضخيم حوافزهم ومكافآتهم في ظل وجود عسر مالي بالشركة، وأيضاً عند استخدام المحللين الماليين للتدفقات النقدية في التنبؤ بالأرباح وربط عوائد الأسهم بالتدفقات النقدية التشغيلية. وتتمثل هذه الأدلة في تغيير تصنيف بعض بنود التدفقات ما بين التدفق الإستثماري أو التشغيلي أو التمويلي، مثل كتغيير توقيت عمليات السداد أو إستلام النقدية من العملاء بهدف التأثير على التدفق التشغيلي في توقيتات تختلف عن السنة المالية.

وهدف دراسة (Paryabi and Fazlzadeh, 2012) بيان أثر ممارسات إدارة التدفقات النقدية على التكاليف المالية للتمويل وبخاصة مصاريف فوائد الإقتراض بالتطبيق على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية بطهران على عينة مكونة من ٢٠٥ شركة خلال الفترة من ٢٠٠٣ الي عام ٢٠٠٧. وقد بينت نتائج الدراسة وجود علاقة معنوية بين التدفقات النقدية غير العادية التي يتم إدارتها وبين التكاليف المالية للشركات والمتمثلة في مصروفات تمويل الديون، حيث ترتفع إدارة التدفقات النقدية غير العادية بسبب وجود مصروفات تمويل عالية نتيجة وجود ضغوط مالية تعاني منها الشركات، مما يدفع الشركة إلى إدارة تدفقاتها النقدية وبالتالي إرتفاع خطر المعلومات المحاسبية وزيادة درجة عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين مما يؤدي إلى إرتفاع تكاليف التمويل عند الإقتراض.

وقد إهتمت دراسات (Alfonso et al., 2012 – Mao,2018) بآثار إعادة صياغة وتعديل قائمة التدفقات النقدية والقوائم المالية بقصد تعديل الأرباح وإعادة العرض. وتوصلت نتائج الدراسات إلى وجود إهتمامية في تعديل تقارير قوائم التدفقات النقدية في الشركات كبيرة الحجم والمتشعبة الصناعات والتي تقوم بمراجعتها مكاتب مراجعة مهنية متخصصة في صناعات معينة، وأيضاً في الشركات التي لديها إرتفاع في نسبة تكاليف الديون الناتجة من الإقتراض، حيث يتم تعديل قوائم التدفقات النقدية عند مرور الشركة بضائقة مالية.

وقد إختبرت دراسة (Baik et al., 2016) أثر وجود إعادة تصنيف لبيانات قائمة التدفقات النقدية كدليل على إدارة للتدفقات النقدية التشغيلية على عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية بكوريا بلغت ١٤٢٤ شركة. وقد إستخدمت الدراسة لقياس وجود إدارة للتدفقات النقدية معادلة الإنحدار التالية:

$$\text{Shifting} = \beta_0 + \beta_1 \text{Lev} + \beta_2 \text{ROS} + \beta_3 \text{TA} + \beta_4 \text{Analyst} + \beta_5 \text{SD} + \beta_6 \text{Loss} + \beta_7 \text{BP} + \varepsilon$$

حيث أن:

Shifting	:	متغير إعادة التصنيف ويأخذ رقم (١) في حالة وجود إعادة تصنيف من الجزء التشغيلي للتدفق النقدي ويأخذ صفر غير ذلك.
Lev	:	نسبة إجمالي الإلتزامات إلى رأس المال.
ROS	:	معدل العائد على المبيعات.
TA	:	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.
Analyst	:	عدد المحللين المشاركين في السوق للحصول على المعلومات.
SD	:	الإنحراف المعياري للإيرادات.
Loss	:	خسائر الشركة وتأخذ رقم (١) ورقم صفر غير ذلك.
BP	:	نسبة القيمة الدفترية للأسهم إلى القيمة السوقية.
ε	:	الباقي إحصائياً من تقدير النموذج.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود وجود حافظ لدي مديري الشركات لتضخيم التدفقات النقدية التشغيلية لزيادة الأرباح التشغيلية خصوصاً في الشركات المتعثرة مالياً ولديها قروض مالية طويلة الأجل وذلك بإعادة تصنيف مصروف فوائد القروض كتكلفة تمويل ونقلها من قائمة الدفعات التشغيلية كتدفقات نقدية خارجة الي قائمة التدفقات النقدية التمويلية.

المجموعة الثالثة: دراسات إهتمت بقياس جودة التقارير المالية وعلاقتها بتكلفة التمويل بالإنقراض

فقد تناولت دراسة (Lambert et al., 2007) أثر جودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية كمقياس لجودة التقارير المالية على تكلفة رأس المال. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود ارتفاع في جودة التقارير المالية نتيجة انخفاض حالة عدم التأكد في معلومات التدفقات النقدية المتوقعة بصورة جيدة بشكل أدى إلى انخفاض في تكلفة رأس المال.

وقد بينت نتائج دراسة (Bhattacharya et al., 2008) وجود علاقة مباشرة بين جودة التقارير المالية وتكلفة التمويل، حيث يؤدي انخفاض جودة التقارير المالية إلى ارتفاع في عدم تماثل المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمستحقات والتدفقات النقدية المتوقعة بين المتعاملين في السوق نتيجة وجود ارتفاع في مخاطر المعلومات المحاسبية بسبب تعرض المستثمرين الذين حصلوا على معلومات أقل لخطر عدم التخصيص الأمثل للإستثمار مقارنة بالمستثمرين الذين حصلوا على معلومات بشكل أفضل، مما يؤثر على ارتفاع تكلفة التمويل المملوك أو المقترض.

وفي نفس الإتجاه، فقد إتفقت نتائج دراسة (Gao, 2010) مع دراسة (Lambert et al., 2007) من حيث وجود علاقة عكسية بين جودة التقارير المالية وتكلفة رأس المال فإرتفاع مستوى الإفصاح المحاسبي سوف يخفض من درجة عدم التأكد في المعلومات المحاسبية فيما يخص الربحية وبالتالي انخفاض في تكلفة الإقراض.

وقد تناولت دراسة (Minnis, 2011) قياس أثر قيمة القوائم المالية المعلنة على تكلفة التمويل بالإقتراض، وإستخدمت الدراسة عدداً من شركات سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغ عددها ١٢٦١٦ شركة خلال فترة من عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٨م. وقد بينت نتائج الدراسة وجود انخفاض في تكلفة الإقتراض نتيجة ارتفاع جودة المستحقات الواردة في القوائم المالية التي تم مراجعتها بولسطة مكاتب المراجعة ذات السمعة العالية.

وقامت دراسة (Chen & Zhu, 2013) بدراسة علاقة كل من جودة التقارير المالية وتكلفة الأموال المقترضة وتاريخ إستحقاق الديون، وذلك على عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في الصين خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠٠٧م. وقد توصلت الدراسة إلى وجود انخفاض في تكلفة الديون طويلة الأجل والتي يتم إقتراضها نتيجة جودة المعلوماتية العالية الواردة في التقارير المالية.

وقد طبقت دراسة (فواد، ٢٠١٥) نموذج الإستحقاق المعدل في قياس جودة الأرباح المحاسبية كمقياس لجودة التقارير المالي على ٣٠ شركة مسجلة ببورصة النيل الحديثة حيث إشملت المعادلة على المتغيرات التالية:

$$ROA_{i,t+1} = Y_0 + Y_1 (ROA_{i,t} - TACC_{i,t}) + Y_2 TACC_{i,t} + \varepsilon_{i,t+1}$$

حيث أن:

$$\begin{aligned} ROA_{i,t+1} &: \text{معدل العائد على الأصول للشركة (i) في السنة القادمة (t+1)}. \\ Y_1 &: \text{إستمروية وثبات التدفقات النقدية.} \\ Y_2 &: \text{إستمروية وثبات المستحقات.} \\ TACC_{i,t} &: \text{المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة الحالية (t)}. \end{aligned}$$

حيث تقاس المستحقات الكلية للشركة بالمعادلة التالية:

$$TACC_{i,t} = \Delta WC + \Delta NCO + \Delta FIN$$

حيث أن:

$$\begin{aligned} TACC_{i,t} &: \text{المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة الحالية (t)}. \\ \Delta WC &: \text{التغير السنوي في صافي رأس المال العامل (الأصول المتداولة التشغيلية - الإلتزامات المتداولة التشغيلية).} \\ \Delta NCO &: \text{التغير السنوي في صافي الأول التشغيلية غير المتداولة.} \\ \Delta FIN &: \text{التغير السنوي في صافي الأصول المالية.} \\ \varepsilon_{i,t+1} &: \text{الخطأ العشوائي.} \end{aligned}$$

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين جودة التقارير المالية وأهداف الملاك وحملة الأسهم، حيث أن سيطرة الملاك المؤسسين على الأسهم يؤثر سلباً على جودة التقارير المالية والأرباح.

وقد استخدمت دراسة (Bauwhede et al., 2015) **تكلفة التمويل المقترض** كمتغير تابع و**جودة التقارير المالية** كمتغير مستقل بالإضافة إلى عدداً من المتغيرات الرقابية مثل حجم الشركة والرافعة المالية. وتم قياس جودة التقارير المالية من خلال التغير في صافي رأس المال العامل، وقد توصلت أهم نتائج الدراسة إلى **وجود علاقة سلبية بين جودة التقارير المالية وتكلفة التمويل المقترض**، حيث أن ارتفاع تكلفة التمويل يعتبر مؤشراً على انخفاض جودة التقارير المالية والعكس صحيح. وقد ناقشت دراسة (Ahmed et al., 2015) العلاقة بين حجم الشركات وتكلفة التمويل بالإقتراض، حيث استخدمت الدراسة عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية بلغت ٦٦٥ شركة خلال الأعوام من ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠١٣م. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى **وجود علاقة عكسية بين حجم ملكية الشركات المقترضة وتكلفة الإقتراض**، حيث تنخفض تكلفة التمويل بالإقتراض كلما ارتفع حجم الملكية والحجم المالي والصناعي للشركات عن الشركات الصغيرة الحجم.

وقد قدمت دراسة (Rad et al, 2016) أدلة على **وجود معنوية عالية بين جودة معلومات التقارير المالية وتحسين كفاءة الإستثمار وتفضيل تكلفة التمويل**، حيث بينت النتائج أن ارتفاع جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية أدى إلى زيادة الإستثمار في الوحدات الإقتصادية. كما استخدمت دراسة (عرفه ومليجي، ٢٠١٦) الإستحقاقات الإختيارية والتحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات بين المتعاملين في **قياس جودة التقارير المالية** لعينة من ١١٦ شركة غير مالية مسجلة في البورصة السعودية، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود ارتباط ايجابي بين الإفصاح عن التنمية المستدامة والإستحقاقات الإختيارية وعدم تماثل المعلومات. وقد إعتمدت دراسة (حسين، ٢٠١٨) في قياس جودة القوائم المالية على مقياس قيمة الإستحقاقات الإختيارية المعدلة بالأداء حيث يركز نموذج القياس على التوافق مع الأداء المالي للوحدة الإقتصادية عند قياس قيمة الإستحقاقات الإختيارية^(*). كما استخدمت الدراسة مستوى التحفظ المحاسبي ك**مقياس آخر لجودة التقارير المالية**. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى **وجود تأثير إيجابي لمستوى كفاءة القيمة المضافة لرأس المال الفكري على قيمة كل من الإستحقاقات الإختيارية المعدلة بالأداء ومستوى التحفظ المحاسبي كمقاييس لجودة التقارير المالية**.

(*) تمثل الإستحقاقات الإختيارية ما تقوم به الوحدة الإقتصادية من استخدام لأساس الإستحقاق في تقدير بعض التقديرات المحاسبية التي تعكس مصالحها الشخصية من خلال تغيير بعض السياسات والتقديرات التي سبق إتباعها بهدف تضخيم أو تخفيض الأرباح بصورة غير حقيقية للواقع. (Rad et al, 2016)

وقد هدفت دراسة (النعمي، ٢٠١٨) إلى التحقق من أثر الإفصاح الإختياري على تكلفة رأس المال، وإستخدمت الدراسة **نموذج تكلفة التمويل بالملكية وبالإقتراض**، وبينت نتائج الدراسة أن زيادة مستوى الإفصاح الإختياري أدي إلى تقليل عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين تجاه الوحدة الإقتصادية نتيجة زيادة الإفصاح عن معلومات إضافية في القوائم المالية مما أدي إلى **إنخفاض في تكلفة رأس المال** فيما يخص أصحاب المصالح عند إتخاذ قرار **الإقتراض**.

فقد توصلت نتيجة دراسة (مناعي، ٢٠١٨) أن إرتفاع جودة الإفصاح يؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين الأطراف المتعاملة مع الشركة، يؤثر ذلك بدوره على إرتفاع الطلب على الأوراق المالية للوحدة الإقتصادية وزيادة حجم نشاطها **مما يعمل على إنخفاض تكلفة الاموال المقترضة**، حيث أن إرتفاع جودة الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى زيادة في قيمة المنشأة وإنخفاض في تكلفة الإقتراض نتيجة تحجيم تصرفات إدارة الوحدة الإقتصادية الغير مرغوب فيها.

وقد إستخدمت دراسة (عبدالحليم، ٢٠١٩) ثلاثة مقاييس مختلفة المنهجية في **قياس جودة التقارير المالية**، الأول يعتمد على نموذج قياس الإستحقاقات الإختيارية المعدلة بالأداء، والثاني يعتمد على قياس جودة التقارير المالية من خلال التحفظ المحاسبي، والثالث يعتمد على مقياس عدم تماثل المعلومات، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية بين الإفصاح المحاسبي عند رأس المال الفكري **وجودة التقارير المالية**.

وقد إستخدمت دراسة (الزمر، ٢٠٢٠) عينة من الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية بمصر لقياس جودة الأرباح المحاسبية كمؤشر **لجودة التقارير المالية**، ومقياس **التدفقات النقدية للإنشطة التشغيلية** كمؤشر لممارسات إدارة الأنشطة الحقيقية. وتوصلت نتائج الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين إدارة الأنشطة الحقيقية والسلوك غير المتماثل لتكاليف التشغيل مع **جودة التقارير المالية**.

وفيما يخص الدراسات التي إهتمت بالعلاقة بين **تكلفة الإقتراض وجودة التقارير المالية** في إطار مفاهيم **التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات المحاسبية**، وقد بينت نتائج دراسات (Chan & Hsu, 2013 - Xu et al., 2012 - Salehi et al., 2012 - Li, 2015) أن استخدام مبدأ **التحفظ المحاسبي يعمل على إرتفاع جودة التقارير المالية وتخفيض تكلفة الأموال المقترضة** وأيضا إنخفاض في عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين المتعاملين مع الوحدة الإقتصادية مما يرفع من الفرص الإستثمارية المتاحة. في حين بينت نتائج دراسة (سعدالدين، ٢٠١٤ - المدبولي، ٢٠١٦ - الحناوي، ٢٠١٨) أن إنخفاض درجة التحفظ المحاسبي يؤدي إلى **إنخفاض عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين فيما يخص التدفقات النقدية المستقبلية وإنخفاض في جودة الأرباح وبالتالي إرتفاع في تكاليف التمويل المقترضة**.

المجموعة الرابعة: دراسات إهتمت بآثار جائحة كورونا على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية

فقد إختبرت دراسة (EI-Mousawi & Kanso,2020) تأثير جائحة كورونا على إعداد التقارير المالية من خلال الدراسة الميدانية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير مباشر لجائحة كورونا على إعداد التقارير المالية حيث تأثرت التدفقات النقدية ومعدلات الخصم بالوحدات الإقتصادية بنسبة ٨٣,٦% وكذلك تأثرت إحتتمالات التنبؤ بالأرباح المستقبلية بنسبة ٨٩,٨% نتيجة جائحة كورونا.

وقد تبنت دراسة (Zhang et al.,2020) وضع نموذج لقياس مخاطر الوحدات الإقتصادية المدرجة في الأسواق المالية في ظل جائحة كورونا. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود درجة كبيرة من عدم التأكد أو اليقين لدى الوحدات الإقتصادية تجاه المخاطر المحتملة لأسعار الأسهم.

وفيما يخص الإفصاح المحاسبي فقد توصلت دراسة (Michael & Touche,2020) أنه يجب الإفصاح المحاسبي في ظل جائحة كورونا نتيجة توقف الوحدات الإقتصادية بشكل تام أو مؤقت مما ينتج عن ذلك خسائر في قائمة الدخل نتيجة انخفاض معدلات الأرباح وإرتفاع التكاليف العمومية والإدارية هذا بالإضافة إلى إنخفاض في صافي التدفقات النقدية التشغيلية والإستثمارية والتمويلية.

وقد قامت دراسة (محمود والطحان، ٢٠٢٠) بإختبار إطار مقترح للحد من آثار جائحة كورونا بالدراسة الميدانية على عينة من المراجعين الخارجيين والباحثين المهتمين بالمحاسبة والمراجعة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود العديد من الآثار المستحدثة مثل تقييم قدرة الشركة على الإستمرار وكيفية مراجعة الأحداث اللاحقة والتقديرات المحاسبية.

وقد إستهدفت دراسة (الطحان ومحمود، ٢٠٢٠) توضيح الآثار المحتملة لجائحة كورونا على بيئة التقارير المالية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود عدداً من الآثار تؤثر على متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي منها إستمرارية الشركة وتعديلات العقود في ظل الجائحة، وتقييم المخزون وقياس القيمة العادلة وإضمحلال الأصول نتيجة إنخفاض الإنتاج وتوقف حركة النقل وسلاسل الإمداد، والخسائر المتوقعة لتكاليف الإنتمان والتمويل.

وقد توصلت نتائج دراسة (إبراهيم وزايد، ٢٠٢٠) إلى وجود تأثير سلبي لآزمة كورونا على الأرباح في قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية مما ينعكس على ضعف الموقف المالي للوحدة الإقتصادية، كما يمتد التأثير إلى تغيير تصنيف بعض الإلتزامات من التزامات غير متداولة إلى التزامات

متداولة بسبب ظروف جائحة كورونا والتي فرضت تغيير في تصنيف بعض الإلتزامات مما يتطلب
ضرورة الإفصاح المباشر عن آثار جائحة كورونا في التقارير المالية.

وقد إستهدفت دراسة (عبدالباقي، ٢٠٢٠) تحليل أثر أزمة كورونا العالمية على الإفصاح
المحاسبي في التقارير المالية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود إنخفاض في إيرادات الشركات
للعام المالي ٢٠٢٠ وكذلك **إنخفاض في التدفقات النقدية** ووجود زيادة في تكاليف التشغيل الثابتة،
مما يستلزم **ضرورة الإفصاح المحاسبي لتلك الآثار لضمان جودة التقارير المالية** أثناء جائحة كورونا.
وقد توصلت نتائج دراسة (الجبلي، ٢٠٢٠) إلى ضرورة الإفصاح المحاسبي عن الأحكام
والإفتراضات والتقديرية الشخصية عند إعداد القوائم المالية وكذلك الإفصاح عن **خسائر الإئتمان**
المتوقعة ومدى قدرة الشركة على الإستمرار في ظل وباء كورونا.

وقد توصلت نتائج دراسات (سيد وعلى، ٢٠٢٠ - عبدالرازق، ٢٠٢٠ - ابن معمر وجيلاني، ٢٠٢٠ -
عفانة، ٢٠٢٠ - Liu et al.,2020 - Abubaker,2020) إلى وجود أثر سلبي لإنتشار جائحة كورونا في
قياس بنود قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وصافي الأرباح وأيضاً على أداء أسواق الأسهم
والقيمة العادلة، بالإضافة إلى إرتفاع القروض الممنوحة من البنوك لمجابهة تداعيات كورونا،
وإرتفاع في مخصصات خسائر الإئتمان البنكي نتيجة عدم القدرة على سداد القروض وتكاليفها لعدم
توافر السيولة النقدية بسبب قيود الجائحة على حركة الإنتاج والنقل.

وقد إهتمت دراسة (الجبلي والأشقر، ٢٠٢١) بوضع آليات مقترحة **للمحد من تداعيات أزمة كورونا**
على الأداء المهني لمراجعي الحسابات ومدى قدرة الوحدة الإقتصادية على الإستمرار، حيث تزداد
أهمية التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وتوفير السيولة من خلال برامج العصف الذهني
الإلكتروني ذات الأداء العالي في تشغيل وتحليل البيانات بشكل يكشف عن ممارسات الغش
والتضليل التي تؤثر على **عدالة وجودة التقارير المالية.**

وفيما يخص تأثير تداعيات جائحة كورونا على الوحدات الإقتصادية، فقد بينت العديد من
الدراسات آثار تلك التداعيات (أبو جبل، ٢٠٢١ - شحاته، ٢٠٢١ - علي، ٢٠٢١ - إبراهيم وزهر والصعدي
٢٠٢١) من حيث **إنخفاض الإنتاج وإرتفاع مخاطر السيولة والإئتمان ومدى القدرة على الوفاء**
بالإلتزامات التعاقدية في ظل ظروف عدم التأكد، هذا بجانب تأثير الجائحة على تآكل أسواق رأس
المال وإنهيار بعض أسعار أسهم الشركات المقيدة في البورصات المحلية والعالمية، **كما تأثرت**
صافي التدفقات النقدية سلباً نتيجة إنخفاض مستوى التصنيف الإئتماني وتراجع مؤشرات الملاءة
المالية ونسب القيمة السوقية لبعض الوحدات الإقتصادية.

مناقشة وتحليل الدراسات السابقة:

يتضح للباحث في ضوء تحليله للإتجاهات المحاسبية السابقة ما يلي:

- إهتمت دراسات المجموعة الأولى بمفهوم التدفقات النقدية وعوامل ودوافع ممارسات إدارة التدفقات النقدية داخل الوحدة الإقتصادية، حيث بينت نتائج تلك الدراسات وجود تضخيم لصافي أرباح قائمة التدفقات النقدية التشغيلية من خلال تغيير تصنيف العمليات والأحداث المالية مما يؤثر على إنخفاض جودة المعلومات وزيادة المخاطر وعدم ثبات الأرباح.
- إتفقت معظم دراسات المجموعة الثانية على وجود إرتباط بين تكلفة التمويل بالإقتراض وإدارة التدفقات النقدية التشغيلية، بسبب تغيير تصنيف بعض بنود التدفقات النقدية أو من خلال إعادة صياغة قائمة التدفقات النقدية، بهدف تحقيق ربح معين أمام أصحاب المصالح، بشكل يؤثر على إرتفاع نسب المديونية وعدم القدرة على السداد وبالتالي إرتفاع في تكلفة الإقتراض في الشركات المتعثرة مالياً مما يؤثر على إستقرار التدفقات النقدية.
- توصلت معظم نتائج دراسات المجموعة الثالثة إلى وجود علاقة سلبية بين جودة التقارير المالية وتكلفة التمويل المقترض، حيث أن الإنخفاض في تكلفة الإقتراض يعمل على زيادة كل من جودة الإفصاح وجودة التقارير المالية وبالتالي زيادة تماثل المعلومات بين المستثمرين والمقرضين والدائنين وإرتفاع دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية.
- وقدمت دراسات المجموعة الرابعة أدلة على وجود آثار لجائحة كورونا على القياس والإفصاح المحاسبي، حيث توصلت النتائج إلى وجود مستويات من عدم التأكد تجاه المخاطر المحتملة المؤثرة على إنخفاض صافي التدفقات النقدية بسبب إنخفاض الإنتاج وفقد المدينون وسلاسل الإمداد وإنعكاس ذلك على الخسائر المحتملة لتكاليف التمويل وعقود الإقتراض والقدرة على الإستمرار، وإنخفاض التصنيف الإنتماني لبعض الشركات، مما يتطلب الإفصاح الكافي عن الإفتراضات والتقديرات المحاسبية عند إعداد القوائم والتقارير المالية.
- قلة الدراسات السابقة - في حدود علم الباحث وإطلاعه - والتي جمعت بين إدارة التدفقات النقدية التشغيلية وتكلفة الإقتراض وأثر ذلك على جودة التقارير المالية في ظل تداعيات جائحة كورونا، بالإضافة إلى أن معظم الدراسات السابقة تمت في بيئات مختلفة عن البيئة المصرية، ولم تعتبر بشكل كافٍ في ظل جائحة كورونا الأمر الذي يمثل فجوة بحثية تتعامل معها الدراسة الحالية، وإمتداداً وإستكمالاً لإتجاهات دراسات التراث المحاسبي.

ثالثاً: صياغة فروض الدراسة

في ضوء عرض وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، وتحقيقاً لهدف الدراسة وسعيًا - من الباحث- نحو محاولة التغلب على مشكلة الدراسة، فإنه يمكن صياغة فروض الدراسة كما يلي:

الفرض الأول: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة التدفقات النقدية التشغيلية على جودة التقارير المالية قبل وأثناء جائحة كورونا.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتكلفة التمويل بالإقتراض على جودة التقارير المالية قبل وأثناء جائحة كورونا.

الفرض الثالث: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية قبل وأثناء جائحة كورونا بين جودة التقارير المالية وإدارة التدفقات النقدية التشغيلية وتكلفة التمويل بالإقتراض.

رابعاً: هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي في التعرف على تأثير إدارة التدفقات النقدية التشغيلية وتكلفة المال المقترض على جودة التقارير المالية في ظل جائحة كورونا، وفي محاولة تحقيق هذا الهدف فإنه يمكن تقسيمه إلى الأهداف الفرعية التالية:

- 1- توضيح مفهوم ودوافع إدارة التدفقات النقدية التشغيلية والآثار المترتبة على ذلك.
- 2- تحديد أبعاد ومفهوم ومقاييس جودة التقارير المالية.
- 3- تحديد العلاقة بين إدارة التدفقات النقدية وتكلفة الأموال المقترضة.
- 4- بيان مفهوم جائحة كورونا وتأثير ذلك على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية والتدفقات النقدية التشغيلية وتكلفة التمويل وجودة التقارير المالية.
- 5- إختبار العلاقة بين إدارة التدفقات النقدية التشغيلية وتكلفة الأموال المقترضة والأثر على جودة التقارير المالية في ظل جائحة كورونا بالدراسة التطبيقية على البيئة المصرية.

خامساً: أهمية ودوافع الدراسة

تتبع أهمية الدراسة ودوافعها في الإضافات التي يتوقع أن تقدمها على المستويين الأكاديمي والتطبيقي كما يلي:

• على المستوى الأكاديمي:

- أ- تعتبر الدراسة الحالية بمثابة محاولة متواضعة لتغطية فجوة بحثية نتيجة قلة الدراسات والأبحاث المحاسبية العربية -على حد علم الباحث- وبهذا إضافياً في مجال إدارة

التدفقات النقدية التشغيلية وعلاقتها بتكلفة الأموال المقترضة وأثر ذلك على جودة التقارير المالية في ظل جائحة كورونا، كما أنها تمثل مجالاً هيوياً ومدخلاً جديداً بشكل يتطلب إختبار تلك العلاقة بالدراسة التطبيقية على الشركات المسجلة والمدرجة في سوق الأوراق المالي في بيئة الأعمال المصرية نظراً لما سوف تمثله من أهمية علمية بالنسبة للمستثمر والمقرض والمحلل المالي.

ب- **سوف تساهم هذه الدراسة - على حد علم الباحث - في تعزيز المساهمة المعرفية مع فتح المجال أمام المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع الذي سوف يحظى باهتمام الباحثين، مما يعتبر ذلك مساهمة من الباحث كإضافة جديدة في مكتبة البحوث والدراسات المحاسبية في مصر، وأيضاً لتعزيز النهج النظري والعملية في البيئة المصرية لمواكبة التيار البحثي في الدول الأجنبية، ومن ثم فإن هذه الدراسة تعتبر إضافة أكاديمية في محاولة لسد النقص في هذا المجال الحيوي.** (*)

• على المستوى التطبيقي:

ترجع الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في إختبار العلاقة بين إدارة التدفقات النقدية وتكلفة التمويل بالإقتراض وأثر ذلك على جودة التقارير المالية في ظل تأثير جائحة كورونا، بالتطبيق على الشركات المساهمة في سوق الأوراق المالية بيئة الأعمال المصرية، وأيضاً الإستفادة من نتائج الدراسة التطبيقية في الخروج بتوصيات سوف تمكن متخذي القرارات من الإسترشاد بها في هذا المجال كما يلي:

- **بالنسبة للمحلل المالي والائتماني والمقرض:** سوف تساعدهم الدراسة في التعرف على أساليب التلاعب والتحريف في القوائم المالية بصفة عامة وقائمة التدفقات النقدية التشغيلية بصفة خاصة وأثر ذلك على تكلفة التمويل بالإقتراض.

- **بالنسبة لمعدي التقارير المالية:** سوف تساهم هذه الدراسة على توضيح الآثار السلبية من ممارسات إدارة التدفقات النقدية وأثر ذلك على جودة معلومات التقرير المالية في ظل تداعيات جائحة كورونا.

• دوافع الدراسة:

تحقيقاً لمشكلة الدراسة وأهميتها فإن دوافع الدراسة نبعت من:

أ- تقدم هذه الدراسة للمستثمرين والمقرضين والدائنين مدخلاً لقياس جودة التقارير المالية من خلال وجود ممارسات أو إدارة في معلومات التدفقات النقدية.

(*) توصل الباحث إلى ذلك من خلال مراجعة الكثير من الدراسات سواء العربية أو الأجنبية، والمؤتمرات والندوات، والمقالات المتخصصة في هذا الموضوع.

ب- توضح هذه الدراسة **تأثير التلاعب في معلومات التدفقات النقدية التشغيلية** بهدف تخفيض تكلفة التمويل بالإقتراض، فقد خلصت بعض الدراسات التي تعرض لها الباحث إلى وجود ارتفاع في جودة التقارير المالية نتيجة انخفاض كل من ممارسات إدارة التدفقات النقدية وعدم تماثل المعلومات بين المتعاملين وبالتالي ارتفاع قيمة المعلومات المتاحة بين أصحاب المصالح مما يؤثر على **تكلفة التمويل بالإقتراض بالإنخفاض**.

ت- المساهمة في **تضييق الفجوة الأكاديمية** في هذا الموضوع الحيوي، وأيضاً المساهمة في رفع وعي إدارة الوحدة الإقتصادية بأهمية معلومات قائمة التدفقات النقدية بشكل عام بإعتبارها أحد العوامل المؤثرة على مصداقية وموثوقية معلومات القوائم المالية، لذلك يمكن أن تعتبر هذه الدراسة مدخلاً جديراً بالإهتمام **بهدف تحسين جودة التقارير المالية**.

ث- محاولة إيجاد حلقة وصل **بين الفكر المحاسبي والواقع العملي** من خلال ما تقدمه هذه الدراسة الحالية من نتائج وتوصيات يمكن الإعتماد عليها في الحد من إدارة معلومات التدفقات النقدية التشغيلية بهدف خفض تكلفة التمويل بالإقتراض.

وعليه يأمل الباحث، وفي ضوء ما سوف تتوصل إليه الدراسة النظرية والتطبيقية من نتائج وتوصيات، أن تمثل الدراسة الحالية **إضافة بسيطة** في مكتبة التراث الفكري والعملي للدراسات المحاسبية المعاصرة على البيئة المصرية.

سادساً: منهج وطريقة الدراسة

تقوم الدراسة الحالية على المزج بين المنهجين الإستقرائي والإستنباطي، وذلك لتحقيق أهمية وأهداف الدراسة، حيث إعتد الباحث على **المنهج الإستنباطي** في إعداد الإطار النظري للدراسة وصياغة مشكلة وفروض الدراسة، وتم ذلك من خلال مراجعة ما أمكن التوصل إليه من المراجع والدوريات العلمية المتخصصة والإصدارات المهنية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، بهدف إستنباط المقترحات والنتائج اللازمة للإجابة على أسئلة مشكلة الدراسة.

كما إستخدم الباحث **المنهج الإستقرائي** في الدراسة التطبيقية، وأسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية المجمعة من الشركات عينة الدراسة بهدف إختبار الفروض بإستخدام التحليلات الإحصائية الملائمة للتحقق من العلاقة المشتركة بين متغيرات الدراسة.

سابعاً: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- تقصر الدراسة على الشركات المساهمة المسجلة في السوق المالية المصرية، بإستثناء البنوك وشركات التأمين لما لها من طبيعة أعمال خاصة.

- لن تتعرض الدراسة بالشرح والتحليل لمفهوم إدارة الأرباح ودوافعها وأساليبها، وكذلك أنواع المستحقات وطرق قياسها إلا بالقدر الذي يخدم هدف الدراسة.
- لن تتعرض الدراسة لمفهوم ونماذج قياس تكلفة رأس المال المملوك إلا بالقدر الذي يخدم هدف الدراسة ولكنها سوف تتعرض لمفهوم وقياس تكلفة الأموال المقترضة.
- لن تتعرض الدراسة لمفاهيم التحفظ المحاسبي وعلاقته بتكلفة التمويل وجودة التقارير المالية لأنها تخرج عن نطاق الدراسة الحالية إلا بالقدر الذي يخدم هدف الدراسة.
- تقتصر قابلية نتائج الدراسة للتعميم على شروط وضوابط عينة الدراسة.

ثامناً: خطة تبويب الدراسة

- إنطلاقاً من مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها، وفي ضوء تحليل إتجاهات الدراسات المحاسبية السابقة، فإن الباحث يستكمل الدراسة الحالية وفقاً للخطة التالية:
- القسم الأول: تحليل لمفهوم وأنواع إدارة التدفقات النقدية وعلاقته بتكلفة الإقتراض.
- القسم الثاني: دراسة العلاقة بين مفهوم وأهمية تكلفة التمويل بالإقتراض وجودة التقارير المالية.
- القسم الثالث: دراسة أهمية مفهوم ومقاييس جودة التقارير المالية.
- القسم الرابع: تأثير تداعيات جائحة كورونا على تكلفة التمويل وجودة التقارير المالية.
- القسم الخامس: الدراسة التطبيقية واختبار صحة الفروض.

نتائج وتوصيات الدراسة.

القسم الأول: تحليل لمفهوم وأنواع إدارة التدفقات النقدية وعلاقته بتكلفة الإقتراض

لقد إهتم الأدب المحاسبي بمفهوم التدفقات النقدية حيث أن الهدف الأساسي منها هو مساعدة المستثمرين والدائنين وباقي أصحاب المصالح من تحليل معلومات النقدية الخاصة بالمدفوعات والمقبوضات خلال الفترة المالية، وتوضح قائمة التدفقات النقدية مستوى التغيرات النقدية الداخلية والخارجية التي تحدث داخل الوحدة الإقتصادية سواءاً بالإرتفاع أو الإنخفاض بهدف معرفة أسباب تلك التغيرات. (Lambert et al., 2007)

كما حظي الفكر المحاسبي بالعديد من الدراسات التي تناولت أهمية قائمة التدفقات النقدية (Shivakumar, 2006- Das et al., 2013 – Arthur et al., 2010) حيث ترتبط أهمية قائمة التدفقات النقدية بمستقبل الوحدة الإقتصادية، وتعتبر جزء مهم في التعرف على مصادر وإستخدامات النقدية في أنشطة الوحدة الإقتصادية، بغرض تقييم الوضع المالي من السيولة

والقدرة على الوفاء بالإلتزامات، كما ترتبط أهميتها في تقييم قدرة المشروع في الحصول على النقدية من الأنشطة التشغيلية.

وتفيد معلومات التدفقات النقدية أصحاب المصالح (Barth et al.,2016) بتوفير المعلومات الخاصة بالسيولة المالية اللازمة لسداد ديون الدائنين والمقرضين، وكذلك تفيد المحللين الماليين في التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية. كما تهتم الوحدة الإقتصادية بقائمة **التدفقات النقدية التشغيلية** في الإفصاح عن **المقبوضات والمدفوعات النقدية** من النشاط الرئيسي للوحدة الإقتصادية (Kieso et al., 2020)، وتقدير السيولة أو الإيرادات التي يجب تحقيقها من بيع المنتجات والخدمات، وتوفير معلومات عن **التمويل اللازم للإستثمارات** المزمع إنشائها في المستقبل (إسماعيل، ٢٠١٧)، كما تفيد معلومات قائمة التدفقات النقدية التشغيلية في تقييم **نسب السيولة** ومؤشرات جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية. (Atieh, 2015)

وتعتبر التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية المقياس الأكثر شمولاً للأداء المالي من وجهة نظر الدائنين والمقرضين للحكم على مدى سداد الديون وقت إستحقاقها، كما تعتبر **مؤشراً** لمدى مساهمة الوحدة الإقتصادية في إنتاج تدفقات نقدية كافية لسداد الإلتزامات، ومؤشراً على زيادة القدرة الإنتاجية والإستثمارية للوحدة نظراً لإرتباطها بتحويل الأرباح إلى **تدفقات نقدية** مستقبلية بعيداً عن حسابات المستحقات كالمبيعات الآجلة. (Hoque & Rakow, 2016- Zhang & Wu, 2018)

كما تناول **معييار المحاسبة المصري رقم (٤)** أهمية معلومات قائمة التدفقات النقدية حيث أنها تُمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم التغيرات التي تحدث على صافي أصول المنشأة وهيكلها المالي وتقييم قدرتها على توليد النقدية وما في حكمها، ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمنشآت مختلفة بما في ذلك درجة السيولة والملاءة المالية التي تقيس المقدرة على سداد الديون والإلتزامات، وإختبار العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي وتأثير تغير الأسعار. (الجهاز المركزي للمحاسبات، ٢٠٢٠)

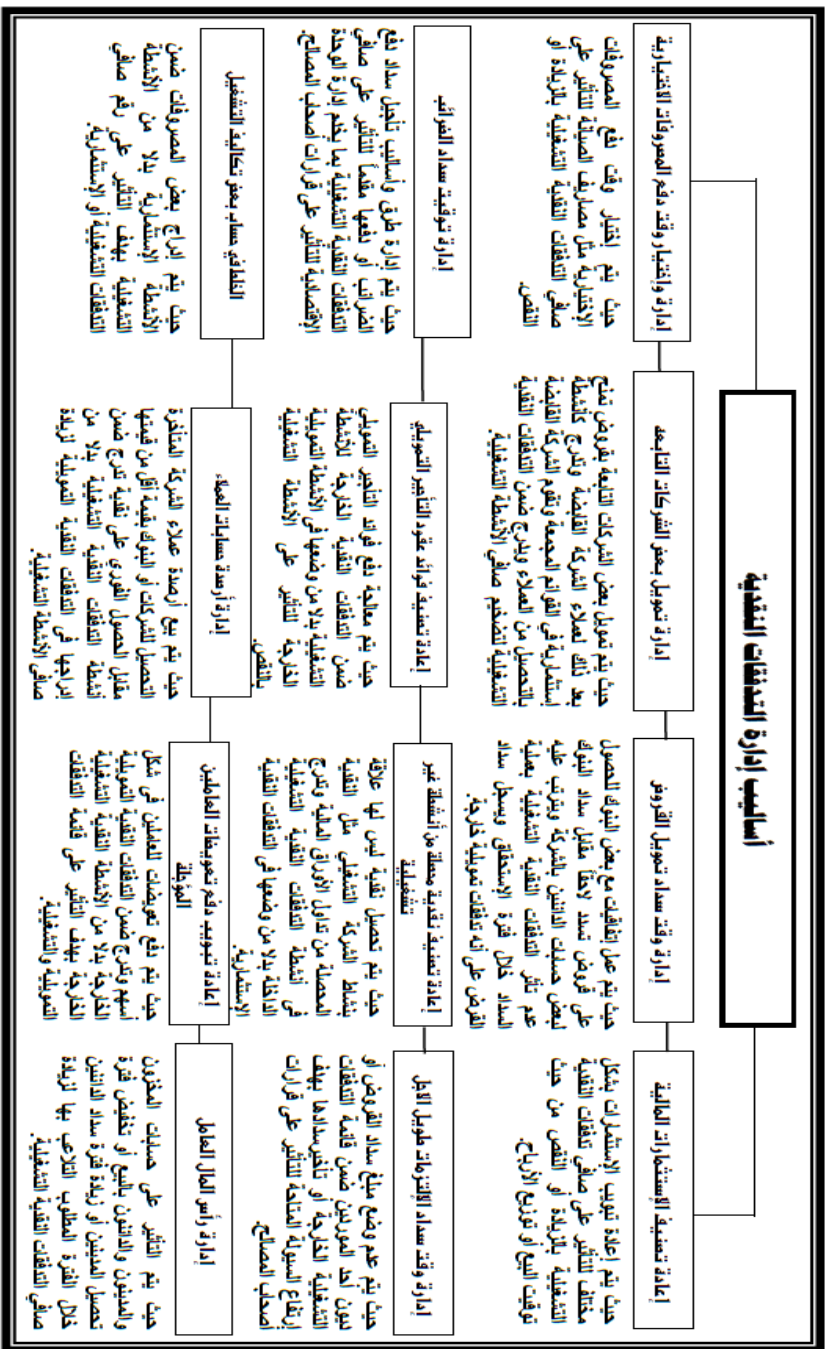
ومن جانب آخر، تمثل **إدارة التدفقات النقدية** تمثل تدخلا متعمداً من إدارة الوحدات الإقتصادية للوصول إلى نتائج أو قرارات معينة لكي تعطي صورة إيجابية لدي المساهمين والمستثمرين خصوصاً في حالة العسر المالي أو الإفلاس (Broome,2004)، ونتيجة لمرونة المعايير المحاسبية فقد تم إستغلالها من جانب بعض الوحدات الإقتصادية **بالتلاعب في تصنيف**

أنشطة عمليات التدفقات النقدية (Nagar & Sen, 2015)، بهدف تغيير قيم التدفقات النقدية وتوزيعها على الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية بالمخالفة للواقع بهدف إنتاج معلومات تخدم توقعات معينة بهدف خدمة مصالح إدارة الشركة وأيضاً بهدف التأثير على قرارات المستثمرين والمقرضين، لذا فإنه **توجد علاقة** بين إدارة التدفقات النقدية التشغيلية وكل من **تكلفة التمويل** ومخاطر الإفلاس. (Geile, 2007 – Zhang,2006)

وفي نفس الإطار، تقوم الوحدات الإقتصادية بإدارة التدفقات النقدية من خلال التلاعب في **توقيت حدوث العملية المالية** (Lightstone et al., 2014 - Lee, 2012) ، وذلك بتأجيل تسجيل مدفوعات الموردين، وتعجيل تسجيل متحصلات العملاء بهدف زيادة التدفقات من العمليات التشغيلية في نهاية السنة المالية على حساب تدفقات الفترة التالية، خصوصاً في الشركات التي يكون العام المالي لها متداخلاً مع نهاية عام مالي آخر خاص بالموردين والعملاء. كما يمكن إدارة معلومات قائمة التدفقات النقدية بهدف إخفاء عناصر الدخل من مستحقات ومقدمات، وذلك للتغطية على ضعف المؤشرات المالية للشركة. (Siegel,2006)

وبينت العديد من الدراسات (Siegel,2006 - Geile, 2007 – Hutchison et al, 2007 – Weiss & Yang,2007 –Lightstone et al., 2014-Paryabi and Fazlzadeh, 2012) قيام العديد من الوحدات الإقتصادية بإدارة معلومات التدفقات النقدية كما في الشكل التالي رقم (١):

شكل رقم (١)
بوضع أساليب إدارة التدفقات النقدية



المصدر : شكل من إعداد الباحث

هذا وتقوم بعض الشركات (Nagar & Sen, 2015 - Alfonso et al., 2012 – Lee,2012) بالتلاعب بأرقام قوائم التدفقات النقدية بقصد إدارتها عند انخفاض التصنيف الائتماني لها عند ارتفاع نسب المديونية، وكذلك إعادة تصنيف وترتيب العمليات الداخلة والخارجة في قائمة التدفقات النقدية بشكل يؤثر في ارتفاع صافي التدفقات التشغيلية نظراً لإرتباطها بأسعار الأسهم، وكذلك التأثير على الأرباح الحالية أو المستقبلية عن طريق إدارة المبيعات والتلاعب بها من خلال زيادة المبيعات الحالية بنسب خصم عالية أو تخفيض معدل الفوائد على المبيعات الآجلة بهدف تضخيم صافي التدفقات النقدية التشغيلية (Roychowdhury, 2006)، وذلك بقصد تحقيق بعض المنافع والدوافع والمصالح الشخصية لإدارة الوحدة الاقتصادية والمتمثلة في زيادة المكافآت والحوافز، مما يضر بمصالح الشركة مع جميع الأطراف المستفيدة على المدى الطويل.

ومن جهة أخرى، فيري البعض (Ni et al., 2019 - Lee, 2012 - Geile, 2007) إن إدارة التدفقات النقدية تؤدي إلى فقدان الثقة في القوائم المالية وبالتالي انخفاض جودة التقارير المالية خصوصاً في الشركات المساهمة نتيجة لانفصال الملكية عن الإدارة، حيث يؤثر ذلك في إختيار السياسات المحاسبية التي تخدم مصالح إدارة الوحدة الاقتصادية، مما يؤثر على دقة نتائج الأحداث والعمليات المالية في كل من قائمة التدفقات النقدية التشغيلية وقائمة المركز المالي.

القسم الثاني: دراسة العلاقة بين مفهوم وأهمية تكلفة التمويل بالإقتراض وجودة التقارير المالية

يحتاج المستثمر إلى المعلومات الهامة لتقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على إستثمار أموالها الحالية والمقترضة، حيث يعبر هيكل تكلفة التمويل (تكلفة رأس المال) في أي وحدة إقتصادية عن العائد المطلوب للمستثمر أو المساهم أو الدائن أو المقرض سواءً كان تمويل ذاتياً أو تمويل خارجياً (الحنوي، ٢٠١٨ - Chen & Zhu, 2013) وبذلك فإن تكلفة التمويل تمثل الحد الأدنى لعائد العائد المقبول للمساهمين والدائنين لإستثمار أموالهم في المنشأة كتعويض عن المخاطر المرتبطة في هذا الإستثمار، كما أنها تمثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بشكل يزيد عن عائد إستثمار المساهمين والدائنين. (سعدالدين، ٢٠١٤)

وتتكون مصادر تكلفة التمويل من التمويل بعقود الملكية مثل إصدار الأسهم العادية والأسهم الممتازة والأرباح المحتجزة التي تستخدم في تمويل إستثماراتها، وأيضا التمويل بالديون عن طريق الإقتراض طويل الأجل من البنوك أو إصدار السندات، وتتأثر تكلفة التمويل بنسبة كل عنصر مملوك أو مقترض. (Salehi et al.,2012)

فتكلفة التمويل بالإقتراض تمثل المبلغ الواجب دفعه للحصول على أموال لازمة للوحدة الإقتصادية، كما أن حساب تكلفة التمويل بدقة سوف يُمكن الوحدة الإقتصادية من إتخاذ القرارات المناسبة من ناحية مصدر التمويل وتقييم المشروعات التي ستستخدم فيها الأموال المقترضة والمفاضلة بينها، وبالتالي فإن هيكل رأس المال الأمثل يعمل على خفض تكلفة التمويل بالإقتراض، وتمثل تكلفة التمويل بالإقتراض في معدل الفائدة الفعلي، حيث أن القيمة الحالية للقرض مع فوائده يجب أن تكون مساوية للمبلغ المقترض. (Ross et al.,2020)

فقد أشار معيار المحاسبة المصري رقم (١٤) بأن تكلفة الإقتراض تمثل مصروف الفوائد والتكاليف الأخرى التي تتكبدها المنشأة نتيجة لإقتراض الأموال بإستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي، وأيضاً فروق العملة التي تنشأ عند الإقتراض بالعملة الأجنبية إلى المدى الذي تعتبر فيه تلك الفروق تعديلاً لتكلفة الفوائد، ويتم معالجة تكاليف الإقتراض كمصروفات في قائمة الدخل، وبالتالي فإن تكلفة الإقتراض تمثل المبالغ المتعلقة مباشرة بإقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل بشكل يجعلها جزءاً من تكلفة ذلك الأصل. (الجهاز المركزي للمحاسبات، ٢٠٢٠)

ويمثل مفهوم تكلفة الأموال المقترضة من السندات أو القروض بأنه معدل الفائدة (Ahmed et al.,2015) الفعلي السائد في السوق والذي يجب أن تدفعه الوحدة الإقتصادية للجهة التي قامت بدفع القرض بعد خصم قيمة الضريبة وفقاً للمعادلة التالية: $COD_{i,t} = (IC_{i,t} / TD_{i,t}) \times (1 - TR)$ حيث أن $COD_{i,t}$ تمثل تكلفة الإقتراض للشركة i عن السنة t ، وأن $IC_{i,t}$ يمثل مصروف الفائدة للشركة i عن السنة t ، وأن $TD_{i,t}$ يمثل إجمالي الالتزامات أو القروض طويل الأجل للشركة i عن السنة t ، في حين أن الرمز TR يمثل معدل الضريبة السائد حسب نوع النشاط. وبذلك فإن تكلفة التمويل بالإقتراض تمثل معدل الفائدة التي تُدفع للمقرضين لإستخدام أموالهم المقترضة بعد إستبعاد الضريبة. (Chen & Zhu, 2013 – Li,2015)

ومن زاوية أخرى، تعتمد الوحدات الإقتصادية بشكل أساسي على تنوع مصادر التمويل سواءً كان التمويل ذاتياً من الأسهم كراس مال والأرباح المحتجزة أو من خلال القروض البنكية أو القروض بالسندات، وكلما ارتفع حجم الإستثمار إرتفع حجم التمويل وتكاليفه، حيث يؤدي إرتفاع تكاليف التمويل إلى إنخفاض في جودة التقارير المالية بصورة كبيرة (Bauwhede et al., 2015)، وإرتفاع مخاطر تكلفة الإقتراض (سعر الفائدة) وتكلفة الإفلاس للشركة وحاملي الأسهم، مما يجعل لدى إدارة الشركة دافعا لتجنب فقدان السيطرة على الشركة من خلال ممارسات الإستحقاق الإختياري لتحسين مركزها أمام المقرضين من أجل عدم مخالفة أو إنتهاك شروط الإقتراض. (Moline, 2007)

وإتساقاً مع ما سبق، فإنه **تخفيض تكلفة الأموال المقترضة** نتيجة إرتفاع حجم وتنوع نشاط الشركة (Ahmed et al.,2015)، كما **تخفيض تكلفة الإقتراض** في مرحلة الإزدهار الإقتصادي، حيث تكون أسعار الفوائد متدنية ويمكن سداد الفوائد وأصل القرض بسهولة، مما يؤثر على نسب السيولة والربحية بالإرتفاع ويجعل **المقرضون مطمئنون على سداد الأموال المقترضة**.

كما أن **إرتفاع جودة التقارير المالية** يؤدي إلى خفض مخاطر وعدم تماثل المعلومات بين المتعاملين من المستثمرين والمقرضين ومستخدمي القوائم المالية (Salehi et al.,2012)، وبالتالي **إنخفاض تكلفة الحصول على الأموال المقترضة** نتيجة **إرتفاع جودة المعلومات في التقارير المالية** (المدبولى، ٢٠١٦)، مما ينعكس على **إرتفاع التدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية**، في حين يؤدي **إرتفاع تكلفة الأموال المقترضة إلى إنخفاض في التدفقات النقدية الإستثمارية**. (أبو خزنة، ٢٠١٥)

القسم الثالث: دراسة أهمية مفهوم ومقاييس جودة التقارير المالية

يتمثل الهدف الرئيسي من إعداد التقارير والقوائم المالية في تقييم الأداء السابق والتنبؤ بالأداء المستقبلي وتوفير وتوصيل معلومات مالية وغير مالية للشركة لخدمة الأطراف الخارجية من أصحاب المصالح (Fettry,2015) وكنتيجة للأزمات والإنهيارات التي تعرضت لها كبري الشركات الأمريكية بسبب الحرية المتاحة للوحدات الإقتصادية في إستخدام البدائل المحاسبية، فقد إرتفع إهتمام المستخدمين بمفهوم **جودة التقارير المالية**، فقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة بالمملكة المتحدة (ASB) **جودة التقارير المالية** بأنها القوائم والتقارير المالية التي توفر معلومات وبيانات دقيقة وحقيقية وكمؤشر جيد لتوزيعات الأرباح، وتعتبر أداة لإتخاذ قرارات رشيدة لمساعدة المحللين الماليين في تحليل الأداء المالي والتشغيلي الحالي والمستقبلي للوحدة الإقتصادية. (Herath & Albarqi, 2017)

فقد قامت بعض الدراسات المحاسبية بإستخدام مصطلح **جودة التقارير المالية** بشكل مباشر (صالح، ٢٠١٠ - فؤاد، ٢٠١٥ - ٢٠١٥، Dima et al., 2013)، كما إستخدمت بعض الدراسات الأخرى مصطلح **جودة الأرباح المحاسبية** (*) أو **جودة المعلومات المحاسبية للإشارة والدلالة على جودة التقارير المالية** (الزمر، ٢٠٢٠ - فؤاد، ٢٠١٥ - ٢٠١٥، Rad et al., 2016). وفي المقابل تمثل **جودة التقارير المالية** مصداقية المعلومات المحاسبية الواردة بها والتي تؤثر إيجابياً على المساهمين والمقرضين

(*) تعبر جودة الأرباح المحاسبية عن تحليل وتمييز للأرقام الناتجة من التدفقات النقدية التشغيلية طبقاً للأساس النقدي وأساس الإستحقاق والذي يهدف إلى تقييم التدفقات النقدية المستقبلية للوصول الي جودة الإستحقاق، حيث ترتفع جودة الأرباح المحاسبية عندما يقترب صافي الربح التشغيلي من التدفقات النقدية التشغيلية. (عبيد، ٢٠١٧)

والدائنين وغيرهم في عملية إتخاذ القرارات بشأن مدى العلاقة بالوحدة الإقتصادية، ويشترط لتحقيق **جودة التقارير المالية** بحيادية ونزاهة أن تخلو من التحريف والتضليل، بهدف تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية ومخاطر المعلومات بين المستخدمين وزيادة قدرتهم على مراقبة أنشطة الشركة بهدف زيادة الإستثمار **وتخفيض تكلفة الأموال المقترضة**. (Lin et al., 2014 - Li, 2015)

وقد تناولت العديد من الدراسات مفهوم **جودة التقارير المالية**، فقد عرفها (صالح، ٢٠١٠) بأنها الدقة التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية التي تشتمل عليها تلك التقارير، وخاصة ما يتعلق منها بالأرباح المحاسبية، كما تناولت دراسة (Garrett et al, 2014) مفهوم جودة التقارير المالية بمدى تحقيق **منفعة للأطراف** التي تستخدمها وخلوها من أية ممارسات تدل على إدارتها. ومن جهة أخرى، فقد بينت دراسة (Watrin & Ullmann, 2012) أن مفهوم جودة التقارير يشير الي الممارسات الغير مرغوب فيها التي تقوم بها إدارة الوحدة الإقتصادية من خلال السياسات والطرق المحاسبية المتاحة للتأثير على رقم الربح، حيث أن إنخفاض تلك الممارسات يؤدي إلى **إرتفاع في جودة الأرباح وبالتالي إرتفاع جودة التقارير المالية**، مما يؤثر إيجابياً على قرارات أصحاب المصالح.

وإتساقاً مع ما سبق، فإن **إرتفاع** جودة التقارير المالية يعمل على الحد من تماثل المعلومات بين المتعاملين مع الوحدة الإقتصادية، و**تخفيض** كل من المخاطر الأخلاقية لإدارة الشركة ومشاكل الإختيار العكسي لمخاطر المعلومات وزيادة قدرة الشركة على تحديد الفرص الإستثمارية ذات العائد الموجب، بشكل يقلل من **تكلفة التمويل** ويؤدي إلى تحسين الكفاءة الإستثمارية (Chen & Zhu, 2013 – Xu, et al., 2012)، وعلى العكس من ذلك، فإن إنخفاض جودة التقارير المالية **يؤدي إلى إرتفاع في عدم التأكد من المعلومات المحاسبية وبالتالي إنخفاض الثقة والمصداقية في تلك المعلومات وإرتفاع في عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين المستثمرون والمحللون الماليون** بشأن توزيعات التدفقات النقدية المستقبلية مما يؤدي إلى إرتفاع في مخاطر المعلومات الخاصة بالفشل المالي **وإرتفاع في تكلفة التمويل بالإقتراض**.

ومن جهة أخرى، فقد تعددت مقاييس جودة التقارير المالية بإستخدام مقاييس خصائص **جودة المعلومات المحاسبية** والذي يشتمل على مقاييس الملائمة والمتضمن القيمة التنبؤية بالأرباح ومدى إستمراريتها وأيضاً مقياس التدفقات النقدية المستقبلية، وذلك للحكم على مدى جودة عرض المعلومات وقابليتها للتحقق. (Chen et al, 2014)

كما يمكن قياس جودة التقارير المالية من خلال **مقاييس جودة الأرباح** بإستخدام المستحقات التشغيلية وذلك في شكل **نسبة مالية** مكونة من نسبة الفرق بين صافي الدخل المحاسبي قبل البنود

غير العادية و**صافي التدفقات النقدية التشغيلية** مقسومه على **متوسط الأصول** حيث يشير الإنخفاض في هذه النسبة أن التقارير المالية تتصف بالجودة والعكس صحيح. (Bhattacharya et al., 2008) وتناولت بعض الدراسات (Xie, 2015 - الزمر، ٢٠١٢ - الرشدي، ٢٠١٢) قياس جودة التقارير المالية من خلال قياس مستوى **عدم تماثل المعلومات المحاسبية** بين الأطراف المتعاملة مع الوحدة الإقتصادية، ومقياس مستوى **الاحتفاظ المحاسبي** بهدف الإحتياط للأحداث المستقبلية ومواجهة البدائل السيئة بشكل إيجابي. وإستخدمت دراسات أخرى **نموذج المستحقات** كمقياس عملي لجودة التقارير المالية (Sivaramakrishnan and Yu, 2008 - Chin et al, 2015) لتوضيح مدى تحقق الأرباح والتدفقات النقدية، ولتحديد العلاقة بين الإستحقاق الكلي والتدفقات النقدية الحالية والسابقة مع تحديد الإستحقاق الإختياري (الغير عادي) والإستحقاق غير الإختياري (العادي).

ومن جانب آخر، فقد إستخدمت بعض الدراسات (Rad et al., 2016 - حسين، ٢٠١٨ - عبدالحليم، ٢٠١٩) **نموذج الإستحقاقات الإختيارية المعدلة بالأداء** في قياس جودة التقارير المالية، حيث يركز المقياس على قياس قيمة الإستحقاقات الإختيارية بشكل متوافق مع الأداء المالي للوحدة الإقتصادية، ويتكون المقياس من صافي الربح وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وإجمالي الأصول والتغير في الإيرادات وصافي الأصول الثابتة ومعدل العائد على الأصول.

القسم الرابع: تأثير تداعيات جائحة كورونا على تكلفة التمويل وجودة التقارير المالية

لقد إنعكست آثار جائحة كورونا على منشآت الأعمال حيث إرتفعت درجة الغموض و**عدم التأكد** في مؤشرات أسواق الأسهم في دول العالم و**إنخفضت قيمة الأسهم العالمية** إلى ٦ تريليون دولار خلال خمسة أيام من ٢٣ الي ٢٨ فبراير من عام ٢٠٢٠، وإنهارت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها منذ ١٨ عاماً. (Salterio, 2020 - Yan et al., 2020)

كما أدت جائحة كورونا إلى **ركود في الإقتصاد العالمي** في عام ٢٠٢٠ بشكل لم يسبق له مثيل إلى جانب **إنهيار إيرادات التصدير** في دول العالم ومدفوعات الديون واجبة السداد بمبلغ يقدر من ٢ إلى ٣ تريليون دولار (تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٢٠)، ومن جانب آخر، فقد تأثرت كافة الشركات على مستوى العالم سلبياً بجائحة كورونا نسبة ٨٠%، كما بينت المؤشرات **المالية إنخفاض في أرباح الربع الأول** من عام ٢٠٢٠ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠١٩ و**إنخفاض أسعار الأسهم** بنسبة تزيد عن ٣%. (El-Mousawi & Kanso, 2020).

وتتمثل الآثار المحاسبية لجائحة كورونا^(*) في تأثير سلبي على مصداقية إعداد التقارير المالية من حيث إحصائية إعداد تقارير وقوائم مالية مضملة بشكل جوهري عند قياس القيمة العادلة في المستوى الثالث الذي يعتمد على الحكم والتقدير الشخصي، والقياس اللاحق للأصول غير الملموسة، وأيضاً الشك في قدرة المنشأة على الإستمرار وسداد الإلتزامات المطلوبة في مواعيدها من أقساط القروض المستحقة وفوائدها نتيجة عدم توفر السيولة الكافية للسداد مما يعمل على إرتفاع تكلفة التمويل المحتملة نتيجة حالة عدم التأكد المصاحبة لجائحة كورونا، بالإضافة إلى تدهور الأداء المالي ونسب النشاط للوحدات الإقتصادية. (إبراهيم وزايد، ٢٠٢٠ - محمود والطحان، ٢٠٢٠)

وتماشياً في ذات الإتجاه، فقد يصعب على الوحدة الإقتصادية الإفصاح عن قدرتها على الإستمرار في ظل وجود مستويات عدم التأكد تجاه المعلومات المتاحة عن المستقبل مما يترتب عليه إنخفاض في صافي التدفقات النقدية وتآكل الأرباح، وأيضاً إرتفاع تكاليف الغرامات والتمهيزات الخاصة بالتوقف عن إمدادات المواد الأولية (ICPAC,2020)، مما يستدعي الأمر إضافة فقرة في تقرير مراقب الحسابات تفيد الإفصاح عن رأيه في قدرة المنشأة على الإستمرار خلال أزمة جائحة كورونا. (أبو طالب، ٢٠٢٠ - علي، ٢٠٢١) وفي هذا الشأن، فقد أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠٢٠) التعليمات الواجب إتباعها في الإفصاح عن الآثار الإقتصادية لجائحة كورونا في القوائم المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

كما إنعكست تداعيات جائحة كورونا المتوقعة في إنخفاض جودة التقارير المالية نتيجة تعذر الإفصاح المحاسبي عن الآثار المحتملة لجائحة كورونا في وظائف الحاسبة المالية والتمثلة في الإعتراف والقياس والإفصاح عند إعداد التقارير المالية، وصعوبة وضع إفتراضات للتدفقات النقدية طبقاً لدرجة المخاطر المصاحبة للتقديرات المحاسبية في ظل حالات عدم التأكد. (محمود والطحان، ٢٠٢٠ - الجبلي، ٢٠٢٠ - الجبلي والأشقر، ٢٠٢١)

وقد صاحب تداعيات جائحة كورونا المتوقعة إفلاس عدد كبير من عملاء الشركة المدينون لها وعدم القدرة على تحصيل الديون ، مما يستدعي الأمر الإفصاح عن مخاطر كل من السيولة

(*) ظهر فيروس كورونا (COVID-19) في أواخر عام ٢٠١٩ في مدينة ووهان في مقاطعة هوبي الصينية وهي تمثل أكبر مركز صناعي للتعامل الدولي في الصين حيث يتم تصدير (٧٨%) من صادراتها للعالم، حيث أشارت منظمة الصحة العالمية أن هذا المرض شديد العدوى وينتشر بسرعة عالية بين الأفراد والدول لسهولة إنتقاله عبر التنفس أو ملامسة الأسطح الملوثة، مما صنفته منظمة الصحة العالمية في ١١ مارس من عام ٢٠٢٠م بأنه وباءاً عالمياً (Pandemic)، حيث نتج عنه ملايين الوفيات على مستوى العالم. وقد أثر ذلك على الحياة الإقتصادية والمالية بالتوقف، وغلغ العديد من الأنشطة الإقتصادية والتجارية مما أثر على عدم سداد الوحدات الإقتصادية لإلتزاماتها نتيجة للقيود الوقائية المفروضة وقد صاحب ذلك إرتفاع مخصصات خسائر القروض الممنوحة واحتياطيات رأس المال ونسب الملاءة المالية لدى البنوك. (عبدالباقي، ٢٠٢٠)

والإلتزام وتقديرات قياس القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات (Deloitte,2020) **ومدى تأثر العملاء** بتلك الأزمة، وذلك للتخفيف من الآثار السلبية وزيادة الإطمئنان والثقة لدى أصحاب المصالح، (Michael & Touche,2020) **بهدف إيصال معلومات ذات جودة عالية.**

ومن جانب آخر، فقد قامت الحكومة المصرية شأنها كباقي دول العالم أثناء الجائحة بوقف المدارس والجامعات ودور العبادة، وتخفيض ساعات العمل والحظر اليومي والعمل من المنزل للحد من التجمعات البشرية، وفرض قيود على حركة التنقل وإلغاء كافة أشكال المناسبات والإحتفالات، وذلك للحد من **تأثير جائحة كورونا** حيث أثر ذلك على قطاع النقل وأعمال البناء، وإمتد الأثر إلى **ارتفاع تكاليف خدمة الديون** نتيجة انخفاض الإنتاج، مما أثر على سداد إلتزامات **القروض من فوائده**. (البنك الدولي، ٢٠٢٠ - الجبلي والأشقر، ٢٠٢١)

القسم الخامس: الدراسة التطبيقية وإختبار صحة الفروض

تستهدف الدراسة التطبيقية إختبار صحة فروض الدراسة التي تم التوصل إليها في الشق النظري من الدراسة، كما تستهدف الدراسة بناء النماذج المحاسبية متعددة المتغيرات لقياس علاقات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في ظل وجود المتغيرات الرقابية. ولتحقيق هذا الهدف، فقد **هدد الباحث** وسائل إجراء الدراسة التطبيقية بإستخدام البيانات المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصري خلال الفترة من عام ٢٠١٧ الي عام ٢٠٢٠م، وذلك لتحديد أثر كل من إدارة التدفقات النقدية وتكلفة التمويل بالإقتراض على جودة التقارير المالية في ظل وجود جائحة كورونا، مع الإستعانة ببعض المتغيرات الرقابية لتحديد أثرها على المتغير التابع في سياق العلاقة محل الدراسة قياساً على دراسات (الحنوي، ٢٠١٨- علي، ٢٠٢١- المدبولي، ٢٠١٦ حسين، ٢٠١٨ - Nagar & Sen, 2015) وعلى ضوء ذلك سوف يتعرض الباحث للدراسة التطبيقية على النحو التالي:

١-مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات الصناعية والخدمية والسياحية والصحية والعقارية ومواد البناء والتي تتداول أسهمها في سوق المال المصري، وقد إستخدم الباحث **مدخل تحليل المحتوى** Content Analysis لتحليل البيانات الواردة في شركات الدراسة بإستخدام أسلوب البيانات الطولية (Panel Data (longitudinal data) الذي يجمع بين أسلوب **البيانات المقطعية Cross Section Data** وأسلوب بيانات **السلاسل الزمنية Time Series Data** بهدف إمكانية ومحاولة تعميم

- نتائج الدراسة على كافة مفردات مجتمع الدراسة، حيث بلغت عينة الدراسة ١٠٦ شركة في السنوات من ٢٠١٧ الي ٢٠٢٠م وفقاً للمحددات التالية:
- أن تكون من الشركات النشطة بالبورصة والمتداولة ضمن مؤشر السوق (EGX 100) وأن يتم التداول عليها لفترتين على الأقل خلال فترة الدراسة.*
 - تم إستبعاد الشركات التي تعرض قوائمها بعملة أجنبي غير الجنيه المصري.
 - يتم التعامل مع شركات الدراسة التي تقوم بإعداد التقارير المالية في نهاية شهر ديسمبر من كل عام فقط، بهدف توحيد أسس القياس والإتساق عند مقارنة النتائج.
 - عدم إندماج أو توقف نشاط أو شطب أو إيقاف تداول لأي من شركات الدراسة خلال فترة الدراسة، وان تكون الشركة قد مضى على قيدها في البورصة أكثر من خمس أعوام.
 - أن تتوفر كافة التقارير المالية السنوية (قائمة المركز المالي و قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية) بشكل كاف لحساب متغيرات الدراسة بانتظام خلال فترة الدراسة.
 - تم إستبعاد البنوك وشركات التأمين نظراً لإختلاف طبيعة عمل هذه المؤسسات والتي تحكمها قواعد تنظيمية ومتطلبات قانونية معينة، مما يصعب المقابلة والمقارنة مع باقي القطاعات.
 - إستبعاد الشركات عينة الدراسة التي تحقق خسائر لأكثر من عامين متتاليين حتى يكون هناك إتساق ملائم في نتائج العينة (عدم وجود مبيعات أو إيرادات خلال أعوام الدراسة).

وبعد تحديد المحددات السابقة وإستبعاد قطاع البنوك وعددها ٦ بنوك، فقد تم تحديد حجم الشركات المسجلة ضمن مؤشر السوق المصري (EGX 100) والممثلة لمختلف القطاعات الإقتصادية، كما تم تتبع إنضمام وخروج الشركات من مؤشر السوق المصري خلال فترة الدراسة حتى نهاية عام ٢٠٢٠م.

وبناءً عليه، فقد أصبح عدد الشركات الخاضع للدراسة يمثل ٦٤ شركة بإجمالي عدد مشاهدات بلغ ٢٣٠٤ مشاهدة (٢٥٦ مشاهدة خلال أربعة سنوات في عدد ٩ متغيرات في كل شركة) موزعة على قطاعات مؤشر السوق المصري (EGX 100) والبالغ عددها ١٦ قطاع بإستثناء قطاع البنوك. ويعرض الجدول التالي رقم (١) القطاعات والشركات عينة الدراسة بعد الإستبعادات وفقاً للمحددات السابقة.

(*) يعكس مؤشر السوق (EGX 100) قياس أداء نشاط أعلى ١٠٠ شركة في السوق الرئيسي للأوراق المالية المصري (بدون أداء الشركات المقيدة في بورصة النيل)، بهدف توفير أدوات أوسع للمستثمرين لإدارة مؤشرات سوق الأوراق المالية، حيث يتضمن المؤشر أداء نشاط أكبر ثلاثين شركة في السوق (EGX 30) وأيضاً أكبر سبعين شركة نشاطاً (EGX 70) في السوق المصري، وقد تم قياس المؤشر لعينة الدراسة في ٣١ مارس من كل عام نظراً لتوافر البيانات المالية. وتحقيقاً لقياس عينة الدراسة فقد تم إضافة بعض الشركات وإستبعاد بعض الشركات نظراً لخروجها من مؤشر السوق (EGX 100) طبقاً للمراجعة الدورية للمؤشر مرتين في العام. (موقع البورصة المصرية: egx.com.eg)

جدول رقم (١)
يوضح القطاعات وعدد شركات الدراسة

النسبة المئوية لشركات الدراسة	عدد شركات الدراسة	الإستيعادات				عدد شركات EGX 100	القطاعات
		قوائم م. تنتهي في ٦/٣٠	شركات حققت خسائر متتالية	شركات غير مكتملة البيانات	شركات بالدولار		
١١%	٧	١	٥	١	-	١٤	الأغذية والمشروبات
٥%	٣	-	-	-	١	٤	إتصالات وإعلام ومعلومات
١,٥%	١	١	-	-	-	٢	تجارة وموزعون
١,٥%	١	٢	-	-	-	٣	خدمات نقل وشحن
١,٥%	١	-	-	-	-	١	خدمات تعليمية
١٤%	٩	-	٣	٢	٢	١٦	خدمات مالية غير مصرفية
٥%	٣	-	-	-	-	٣	خدمات ومنتجات صناعية
٥%	٣	-	-	-	-	٣	رعاية صحية وأدوية
٥%	٣	-	١	١	-	٥	سياحة وترفيه
-	-	١	-	-	١	٢	طاقة وخدمات مساندة
٣١%	٢٠	١	-	١	-	٢٢	العقارات
٣%	٢	-	-	١	-	٣	مقاولات وإنشاءات هندسية
٣%	٢	٢	-	-	١	٥	منسوجات و سلع معمرة
٦%	٤	-	١	١	-	٦	مواد البناء
٦%	٤	٤	٢	-	-	١٠	موارد أساسية
١,٥%	١	-	-	-	-	١	ورق ومواد تعبئة وتغليف
١٠٠%	٦٤		٣٦			١٠٠	الإجمالي

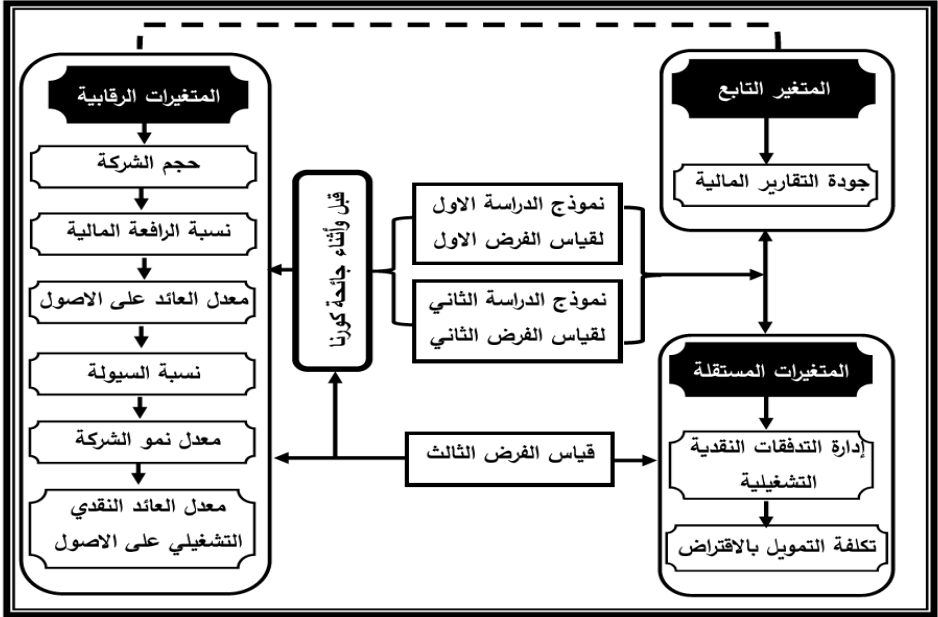
٢- مصادر جمع بيانات الدراسة التطبيقية:

إستندت الدراسة الحالية على مدخل تحليل محتوى المعلومات والإيضاحات المتممة للقوائم المالية، لذا فقد **إتمتد الباحث** في جمع بيانات الدراسة التطبيقية على موقع كل شركة علي الإنترنت، وموقع شركة مصر مباشر العالمية (www.mubasher.info/countries/eg)، وأيضاً موقع شركة مصر لنشر المعلومات (www.egidegypt.com) ، وكذلك موقع البورصة المصرية (www.egx.com.eg)، وموقع شركة مصر لخدمات المعلومات والتجارة (www.mistnews.com).

٣- وصف نماذج متغيرات الدراسة:

تتضمن متغيرات الدراسة متغير تابع وهو جودة التقارير المالية ومتغيرين مستقلين هما إدارة التدفقات النقدية وتكلفة التمويل بالإقتراض ومتغير معدل للعلاقة الرئيسية محل الدراسة هو تأثير جائحة كورونا، وعدداً من المتغيرات الرقابية ممثلة في حجم الشركة ونسبة الرفع المالي

والسيولة، معدل العائد على الأصول، ومعدل نمو الشركة ومعدل العائد النقدي التشغيلي على الأصول. ويعرض الشكل رقم (٢) إطار متغيرات ونماذج العلاقات المقترحة للدراسة كما يلي:
شكل رقم (٢)
يوضح إطار متغيرات ونماذج العلاقات المقترحة للدراسة



المصدر : شكل من إعداد الباحث

٤-توصيف وقياس نماذج متغيرات الدراسة:

أ- توصيف نموذج متغير إدارة التدفقات النقدية التشغيلية:

سوف يستخدم الباحث في الدراسة الحالية النموذج المستخدم في دراسة (Nagar & Sen, 2015) في

قياس المتغير المستقل الخاص بإدارة التدفقات النقدية التشغيلية (CFOM) كما يلي:

$$CFO_{i,t}/A_{i,t-1} = \beta_0 + \beta_1 (I/A_{i,t-1}) + \beta_2 (S_{i,t}/A_{i,t-1}) + \beta_3 (\Delta S_{i,t}/A_{i,t-1}) + \beta_4 (ROA) + \beta_5 (SIZE) + \beta_6 (CFE_{i,t}/A_{i,t-1}) + \beta_7 (CFI_{i,t}/A_{i,t-1}) + \epsilon_{i,t}$$

حيث أن:

صافي التدفقات النقدية التشغيلية للعام الحالي مقسوماً على إجمالي الأصول للعام السابق. : $CFO_{i,t}/A_{i,t-1}$

يمثل صافي المبيعات للعام الحالي مقسوماً على إجمالي الأصول للعام السابق. : $S_{i,t}/A_{i,t-1}$

يمثل التغير في إجمالي المبيعات (صافي المبيعات الحالية مطروحاً من صافي المبيعات للعام السابق) إلى إجمالي الأصول للعام السابق. : $\Delta S_{i,t}/A_{i,t-1}$

معدل العائد على الأصول ويقاس من خلال صافي الربح قبل البنود الإستثنائية مقسوماً على متوسط إجمالي الأصول. : ROA

- SIZE : حجم الشركة ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.
 CFF_{i,t}/A_{i,t-1} : صافي التدفقات النقدية التمويلية مقسوماً على إجمالي الأصول للعام السابق.
 CFI_{i,t}/A_{i,t-1} : صافي التدفقات النقدية الإستثمارية مقسوماً على إجمالي الأصول للعام السابق.
 ε_{i,t} : الباقي إحصائياً من تقدير النموذج.

حيث تم قياس كل من قيم المتغير التابع والمستقل من خلال تقدير معالم نموذج الإنحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى (Ordinally Least Square (OLS باستخدام البرنامج الإحصائي E-Views الإصدار (٩).

ب- توصيف متغير تكلفة التمويل بالإقتراض:

يتم قياس المتغير المستقل الخاص بتكلفة التمويل بالإقتراض (COD) كما في دراسات (Chan & Li, 2015 – Hsu, 2013 – Ahmed et al., 2015) من خلال المعادلة التالية:

ج- توصيف نموذج المتغير التابع:
 COD: تكلفة التمويل بالإقتراض = (مصرف الفائدة / إجمالي قيمة مديونية القروض) X (١ - معدل الضريبة)

سوف يستخدم الباحث في قياس المتغير التابع مقياس قيمة الإستحقاقات الإختيارية المعدلة بالأداء (Performance - Adjusted Discretionary Accruals Measure) كمقياس لقيمة جودة التقارير المالية (FRQ) قياساً إلى دراسات (عبدالحليم، ٢٠١٩ - حسين، ٢٠١٨، Rad et al., 2016) من خلال تقدير معالم نموذج الإنحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى (OLS) وذلك بهدف إكتشاف أية ممارسات تقوم بها إدارة الوحدة الإقتصادية عند معالجة التقديرات المحاسبية، ويتكون النموذج مما يلي:

$$(IBX_{i,t} - CFO_{i,t}) = \beta_0 + \beta_1(1/A_{i,t-1}) + \beta_2(\Delta REV_{i,t}/A_{i,t-1}) + \beta_3(PPE_{i,t}/A_{i,t-1}) + \beta_4(ROA_{i,t}) + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

- IBX_{i,t} : صافي الربح قبل البنود غير العادية والإستثنائية آخر العام.
 CFO_{i,t} : صافي التدفقات النقدية التشغيلية في آخر العام.
 A_{i,t-1} : صافي القيمة الدفترية لإجمالي الأصول في العام السابق.
 ΔREV_{i,t} : يمثل التغير في الإيرادات (الإيرادات الحالية مطروحاً من الإيرادات للعام السابق).
 PPE_{i,t} : صافي الأصول الثابتة في آخر العام.
 ROA_{i,t} : معدل العائد على الأصول في نهاية العام.
 β₀ : يمثل الحد الثابت في نموذج الإنحدار.
 β₀ - β₄ : تمثل معاملات الإنحدار المقدرة من النموذج.
 ε_{i,t} : تمثل قيمة البواقي أو الخطأ العشوائي من نموذج الإنحدار في نهاية الفترة.

وفي هذا الإطار، فإن قيمة البواقي من نموذج الإنحدار السابق تعكس جودة التقارير المالية، وتكون قيمة الإستحقاقات الإختيارية المعدلة بالأداء بالقيمة المطلقة، وكلما إقتربت القيمة من الواحد صحيح دل ذلك على مستوى عال من جودة التقارير المالية والعكس صحيح.

د- عرض نماذج الدراسة:

يمكن عرض نماذج الدراسة كما يلي:

• النموذج الأول:

يستخدم هذا النموذج لإختبار الفرض الأول من الدراسة حيث يختبر العلاقة بين إدارة التدفقات النقدية التشغيلية وجودة التقارير المالية قبل وأثناء جائحة كورونا، حيث يأخذ النموذج المقترح المتغيرات التالية:

$$FRQ_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 CFOM_{i,t} + \beta_2 SIZE_{i,t} + \beta_3 LEV_{i,t} + \beta_4 ROA_{i,t} + \beta_5 Liq_{i,t} + \beta_6 Growth_{i,t} + \beta_7 OCROA_{i,t} + \beta_8 CP + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

FRQ _{i,t}	:	تمثل جودة التقارير المالية كمتغير تابع.
CFOM _{i,t}	:	تمثل إدارة التدفقات النقدية التشغيلية كأحد المتغيرات المستقلة.
SIZE _{i,t}	:	يمثل حجم الشركة.
LEV _{i,t}	:	تمثل نسبة الرافعة المالية.
ROA _{i,t}	:	يمثل معدل العائد على الأصول.
Liq _{i,t}	:	تمثل نسبة السيولة لدى الوحدة الإقتصادية.
Growth _{i,t}	:	تمثل معدل النمو لدى الوحدة الإقتصادية.
OCROA _{i,t}	:	تمثل معدل العائد النقدي التشغيلي على الأصول.
CP	:	تمثل جائحة كورونا كمتغير وهمي يأخذ قيمة (صفر) قبل الجائحة وقيمة (1) أثناء الجائحة.
ε _{i,t}	:	تمثل قيمة البواقي أو الخطأ العشوائي من نموذج الإنحدار.

• النموذج الثاني:

يستخدم هذا النموذج لإختبار الفرض الثاني من الدراسة حيث يختبر العلاقة بين تكلفة التمويل بالإقتراض وجودة التقارير المالية قبل وأثناء جائحة كورونا، حيث يأخذ النموذج المقترح المتغيرات التالية:

$$FRQ_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 COD_{i,t} + \beta_2 SIZE_{i,t} + \beta_3 LEV_{i,t} + \beta_4 ROA_{i,t} + \beta_5 Liq_{i,t} + \beta_6 Growth_{i,t} + \beta_7 OCROA_{i,t} + \beta_8 CP + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

COD _{i,t}	:	يمثل تكلفة التمويل بالإقتراض كمتغير مستقل.
	:	أما باقي المتغيرات فهي كما في النموذج الأول.

هذا ويعرض الجدول رقم (٢) توصيف المتغيرات وطرق قياسها والتي إستخدمتها النماذج المقترحة السابقة.

جدول رقم (٢)

يوضح نوع المتغيرات المشاركة في إختبار فروض الدراسة وتوصيف المتغيرات وطرق قياسها

اسم ورمز المتغير	توصيف المتغيرات	طرق القياس
المتغير التابع		
جودة التقارير المالية FRQ	توضح الحيادية والنزاهة والخلو من الأخطاء مع الالتزام بأسلوب العرض والإفصاح بشكل يعكس حقيقة وعدالة التقارير المالية للبعد عن عدم تماثل المعلومات بين أصحاب المصالح (Li, 2015 - Lin et al., 2014)	يتم القياس من خلال مقياس قيمة الاستحقاقات الإختبارية المعدلة بالأداء بالقيمة المطلقة، وكلما إقتربت القيمة من الواحد صحيح دل ذلك على مستوى عال من جودة التقارير المالية والعكس صحيح إستناداً إلى دراسات (عبدالحليم، ٢٠١٩ - حسين، ٢٠١٨)
المتغيرات المستقلة		
إدارة التدفقات النقدية التشغيلية CFOM	يرتبط هذا المتغير ارتباطاً وثيقاً بممارسات إدارة التدفقات النقدية بهدف زيادة حجم الأنشطة التشغيلية للتدفقات النقدية لتغيير قيم التدفقات النقدية وتوزيعها بشكل مخالف للحقيقة ما بين أنشطة تشغيلية وإستثمارية وتمويلية. (Nagar & Sen, 2015 - Miao et al., 2016)	يتم القياس من خلال قائمة التدفقات النقدية التشغيلية بالقياس على النموذج الذي إستخدمته دراسة (Nagar & Sen, 2015)
تكلفة التمويل الإقتراض COD	تمثل معدل الفائدة السائد في السوق مقابل الإقتراض من البنوك كما إنها تعتبر الفوائد والتكاليف الأخرى التي تتكبدها المنشأة نتيجة لإقتراض الأموال. (Li, 2015) - الجهاز المركزي للمحاسبات، (٢٠٢٠)	يتم القياس من خلال: تكلفة الإقتراض = فائدة القرض / إجمالي قيمة مديونية القروض X (١- معدل الضريبة السائد) قياساً على دراسات (المديولي، ٢٠١٦ - الحناوي، ٢٠١٨، Chan & Hsu, 2013 - Ahmed et al., 2015)
المتغيرات الرقابية		
يقصد بالمتغيرات الرقابية أو الضابطة هي المتغيرات التي تحكم وتضبط التأثير المحتمل لبعض المتغيرات المستقلة على المتغير التابع مع العلم أنها لا تدخل ضمن نطاق الدراسة الحالية. وقد إستخدمت العديد من الدراسات السابقة بعض المتغيرات الرقابية التي قد تؤثر على جودة التقارير المالية كمتغير تابع.		
حجم الشركة Size	يعتبر هذا المتغير مقياس مالي لقياس كفاءة الشركة وقدرتها على زيادة إيراداتها ومؤشراً على إمكانيات الشركة المادية. (Nagar & Sen, 2015 - Chen et al., 2013)	يتم قياس حجم أصول الشركة من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي القيمة الدفترية للأصول كما في دراسات (Nagar & Sen, 2015 - Chen et al., 2013)
نسبة المديونية Lev	وتوضح هذه النسبة مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها من العمليات التجارية، ومقياساً لدرجة المخاطر في حالة عدم السداد. (Paryabi and Fazlzadeh, 2012)	يتم القياس من خلال قسمة إجمالي الإلتزامات على إجمالي الأصول إستناداً على دراسات (حسين، ٢٠١٨ - Bauwhede et al., 2015)
معدل العائد على الأصول ROA	تعتبر مقياس لمدى ربحية الوحدة الإقتصادية من إستخدام الأصول في إنتاج الأرباح. (Nagar & Sen, 2015)	يتم القياس من خلال قسمة صافي الربح قبل البنود الإستثنائية على متوسط إجمالي الأصول كما في دراسات (الحناوي، ٢٠١٨ - فواد، ٢٠١٥).

اسم ورمز المتغير	توصيف المتغيرات	طرق القياس
نسبة السيولة Liquidity	تشير نسبة سيولة الشركة إلى السيولة اللازمة للوفاء بالتزامات الشركة في الأجل القصير، والتي يحتاجها أصحاب المصالح للتقييم .	يتم القياس من خلال قسمة مجموع الأصول المتداولة على مجموع الإلتزامات المتداولة قياساً إلى دراسة (المديبولي، ٢٠١٦)
معدل نمو الشركة Growth	تعتبر مؤشراً على نمو حجم الوحدة الاقتصادية من خلال الأصول المملوكة لها أو من خلال المبيعات أو الإيرادات.	يتم القياس من خلال التغير في إجمالي الأصول آخر الفترة مطروحا من إجمالي الأصول أول الفترة إلى إجمالي الأصول أول الفترة قياساً على دراسة (الحناوي، ٢٠١٨)
معدل العائد النقدي التشغيلي على الأصول OCROA	يعتبر مؤشراً على قوة الوضع النقدي للوحدة الاقتصادية من الأنشطة التشغيلية، كما تعتبر مؤشراً ذو علاقة بجودة التقارير المالية.	يتم القياس بقسمة صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية آخر الفترة على القيمة الدفترية لإجمالي الأصول في آخر الفترة قياساً على دراسة (حسين، ٢٠١٨)
المتغير الوصفي المنفصل		
جائحة كورونا CP	تمثل جائحة كورونا (Corona Pandemic) وبأنا عالمياً حسب تصنيف منظمة الصحة العالمية وقد تأثرت الحياة التجارية وأرباح الوحدات الاقتصادية بالانخفاض نتيجة تلك الجائحة. (عبدالباقي، ٢٠٢٠)	يتم القياس كمتغير وهمي على مرحلتين: الأولى قبل جائحة كورونا ويأخذ قيمة (صفر) في ٢٠١٧/٢٠١٨ أما المرحلة الثانية أثناء جائحة كورونا في ٢٠١٩/٢٠٢٠ وتأخذ قيمة (١) قياساً على دراسة (إبراهيم وزهر والصعدي، ٢٠٢١)

٥- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

في ضوء مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها، فقد استخدم الباحث برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) الإصدار (٢٤) وبرنامج EViews الإصدار (٩) في تحليل صلاحية البيانات واختبار فروض الدراسة من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية المتمثلة في اختبار صلاحية البيانات وتشمل اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات، وأيضاً اختبار التداخل الخطي للبيانات، واختبار الارتباط الذاتي، واختبار تجانس أو تباين البيانات.

كما استخدم الباحث اختبار الإنحدار الخطي المتعدد لإختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والضابطة، وأيضاً أسلوب الإحصاء الوصفي وتحليل مصفوفة الارتباط. بالإضافة إلى استخدام اختبار "ت" لعينتين مستقلتين (Independent Samples T Test) للكشف عن مدى وجود فروق أو إختلافات ذات دلالة إحصائية بين متوسطي عينتين مستقلتين غير مترابطتين، واختبار "ت" لعينتين غير مستقلتين (Paired Samples T Test) للكشف عن جودة نماذج الدراسة في القدرة والقابلية على التنبؤ.

٦- نتائج تحليل البيانات وإختبار فروض الدراسة:

تشتمل النتائج على إختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، والتحليل الوصفي لبيانات الدراسة، وإختبار صحة الفروض وتقدير نماذج الدراسة، ويمكن بيان ذلك على النحو التالي:

١/٦ إختبار صحة البيانات للتحليل الإحصائي:

يعتمد الباحث في إختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي على مجموعة من الإختبارات والمتوفرة في حزمة البرنامج الإحصائي SPSS والتي يبينها الجدول رقم (٣):

جدول رقم (٣)

يوضح إختبار صلاحية البيانات إحصائياً

إختبار تجانس البيانات		إختبار التداخل الخطي				إختبار التوزيع الطبيعي			المتغيرات
Sig.	Levene Statistic	النموذج الثاني		النموذج الأول		Kolmogorov- Mironov			
		VIF	Tolerance	VIF	Tolerance	Sig.	Statistic قبل الجاهة	Statistic أثناء الجاهة	
0.335	0.932					0.000	.307	.317	FRQ
0.530	0.395			2.114	0.473	0.000	.094	.110	CFOM
0.761	0.092	1.065	0.939			0.000	.136	.132	COD
0.356	0.853	1.019	0.981	1.022	0.979	0.000	.340	.333	Size
0.641	0.218	1.137	0.879	1.254	0.798	0.000	.192	.313	Lev.
0.179	1.820	1.009	0.991	1.008	0.992	0.000	.456	.334	ROA
0.101	2.713	1.086	0.921	1.070	0.935	0.000	.308	.180	Liq.
0.059	4.302	1.054	0.948	1.125	0.889	0.000	.149	.271	Growth
0.915	0.012	1.104	0.906	2.154	0.464	0.000	.149	.146	OCROA
		1.040	0.962	1.035	0.966				CP
النموذج الثاني: 1.755		النموذج الأول: 1.930		إختبار الإرتباط الذاتي					

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على النتائج الإحصائية عند مستوى معنوية ٥%.

١/١/٦ إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات (Normal Distribution Test):

يستخدم الباحث إختبار (Kolmogorov-Smirnov) لإختبار أن التوزيع الذي تسلكه بيانات ومتغيرات نماذج الدراسة هو توزيعاً طبيعياً فإذا كانت القيمة الإحتمالية للمتغيرات المتصلة أكبر من مستوى (0.05) فهذا يبين أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وعلى العكس فإذا كانت قيمة إحتمالية الإختبار (Sig.) أقل من (0.05) فهذا دليل على أن البيانات تتبع توزيعاً غير طبيعياً.

ويتضح من الجدول السابق رقم (٣) أن قيمة درجة المعنوية لجميع المتغيرات كانت أقل من (0.05) مما يدل على عدم إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، وبما أن عدد مفردات مجتمع الدراسة ٢٥٦ مشاهدة وهو أكثر من (٥٠ مشاهدة) فلن تكون هناك مشكلة في عدم توزيع

البيانات توزيعاً طبيعياً بشكل يؤثر على صحة متغيرات الدراسة (أمين، ٢٠١٣ - عاشور وأبو الفتوح، ٢٠١١). أما المتغير الوهمي المنفصل جائحة كورونا (CP) الذي يأخذ قيم ثنائية (٠-١) فإنه لا يخضع لشروط التوزيع الطبيعي.

٢/١/٦ إختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test):

يهدف هذا الإختبار إلى التحقق من مدى وجود مشكلة للتداخل الخطي (الإزدواج) بين متغيرات الدراسة المستقلة والضابطة وأن نتائج النماذج ليست ناتجة عن وجود أو عدم وجود ارتباط مؤثر بين المتغيرات (Gujarati & Porter, 2009). وتم استخدام مقياس (Collinearity Diagnostics) وذلك لحساب كل من معامل Tolerance ومعامل تضخم التباين بين البيانات (VIF) Variance Inflation Factor. ويتضح من نتائج الجدول رقم (٣) أن جميع النماذج المستخدمة لا تعاني من مشكلة التعدد أو التداخل الخطي، حيث أن قيم (VIF) لكافة متغيرات النماذج المقترحة لم تتجاوز أو تساوي قيمة (5) ولم تزيد عن (10) (أمين، ٢٠١٣ - عناني، ٢٠٠٩)، مما يعكس قوة وقدرة المتغيرات المستخدمة في تفسير تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع دون تأثير متداخل بين بعض المتغيرات على الأخرى.

٣/١/٦ إختبار تجانس أو تباين البيانات (Homogeneity of Variances):

التجانس هو مدى التشابه والإنتظام والتقارب أو التساوي في البيانات خلال فترة الدراسة، ويستخدم في ذلك إختبار Leven's Test لقياس تجانس أو تباين الكمية المتصلة إحصائياً. فإذا كان مستوى الدلالة الإحصائية لإختبار Leven's Test أكبر من مستوى المعنوية عند (0.05) فإن هذا يدل على وجود تجانس في بيانات الدراسة، والعكس صحيح في حالة تباين بيانات الدراسة عندما تكون مستوى المعنوية أقل أو يساوي (0.05). ويتضح من نتائج الجدول رقم (٣) أن القيمة المعنوية لبيانات الدراسة المحسوبة لإختبار Leven's Test أكبر من مستوى المعنوية عند (0.05)، مما يدل على وجود تجانس في البيانات خلال فترة الدراسة.

٤/١/٦ إختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation Test):

يهدف إختبار الارتباط الذاتي إلى الكشف عن الأخطاء العشوائية في السلاسل الزمنية، والتحقق من خلو النماذج المقترحة من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات، وقد استخدم الباحث إختبار (Durbin Watson Test) فإذا كانت نتيجة الارتباط موجبة فهذا دليل على أن النتيجة قريبة من الصفر، وإذا كانت نتيجة الارتباط قريبة من (٤) فهذا دليل على وجود ارتباط سالب قوى، والنتيجة المثلى لعدم وجود مشكلة للارتباط الذاتي يجب أن تقع بين المدى الملائم ما بين (١,٥ - ٢,٥). ويتضح من نتائج الجدول رقم (٣) أن قيمة إختبار Durbin Watson المحسوبة

بالنسبة للنماذج الأول والثاني تقع ضمن المنطقة المثلى الملائمة ما بين (١,٥ - ٢,٥) مما يدل على عدم وجود مشكلة للإرتباط الذاتي بين البواقي بشكل يؤثر على صحة نتائج الدراسة.

٣/٦ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

تستخدم الإحصاءات الوصفية للتعرف على متغيرات نماذج الدراسة المقترحة وتحديد اتجاهاتها تمهيداً لإختبار الفروض، ويبين الجدول رقم (٤) نتائج الإحصاءات الوصفية على النحو التالي:

جدول رقم (٤)

يوضح نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير variable	قبل وأثناء كورونا	المتوسط Mean	الانحراف المعياري Std. Dv.	الوسيط Median	أقل قيمة Min.	أعلى قيمة Max.	الإتواء Skewness	الترطخ Kurtosis
FRQ	CP=0	285393602	59850256	90398861	18255	43433153	4.24	21.17
	CP=1	369415184	72361251	12021268	48291410	48347558	4.18	20.08
CFOM	CP=0	0.0505	0.13220	0.02823	-4.1107	0.66440	0.68	4.746
	CP=1	0.0659	0.11383	0.02909	-3.0189	0.42933	0.82	1.872
COD	CP=0	0.1345	0.100155	0.114602	0.000000	0.584341	1.89	5.177
	CP=1	0.1196	0.092595	0.100750	0.000000	0.553501	1.83	5.081
Size	CP=0	505697831	116610894	17511784	12438278	9627354930	5.70	38.12
	CP=1	623993243	150576621	20104790	22609532	1178954857	5.75	37.34
Lev.	CP=0	0.5669	0.7884	0.5280	0.0374	9.0310	9.89	106.65
	CP=1	0.5192	0.4432	0.4969	0.0152	4.8433	7.36	71.88
ROA	CP=0	2.1431	11.860	0.6481	-18.0538	108.6537	6.78	56.22
	CP=1	-4.5005	66.947	0.5971	-753.550	30.9735	-11.20	126.30
Liq.	CP=0	1.7551	1.5554	1.3840	0.0254	10.3075	3.12	12.87
	CP=1	2.0596	2.6946	1.4034	0.1195	18.8896	4.03	17.67
Growth	CP=0	0.2052	0.5457	0.1009	-0.8580	4.9700	6.23	49.52
	CP=1	0.0886	0.2309	0.0604	-0.8945	1.4840	1.43	12.69
OCROA	CP=0	0.0463	0.1406	0.0295	-0.3612	1.0060	2.37	16.99
	CP=1	0.0501	0.1476	0.0372	-0.2141	1.0348	3.04	16.95

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على النتائج الإحصائية.

يتضح من الجدول رقم (٤) أن المتوسط الحسابي لقيمة مقياس الإستحقاقات الإختيارية

المعدلة بالأداء كمقياس لقيمة جودة التقارير المالية (FRQ) كانت أكبر من واحد صحيح سواء قبل أو أثناء جائحة كورونا مما يدل على إرتفاع جودة التقارير المالية خلال سنوات الدراسة، حيث إرتفعت قيمة متوسط جودة التقارير المالية بشكل ملحوظ بنسبة (٢٩%) أثناء جائحة كورونا بالمقارنة بفترة ما قبل الجائحة. كما تشير نتائج الإحصاء الوصفي إلى وجود فرقاً كبيراً بين أعلى قيمة وأقل قيمة قبل جائحة كورونا، في حين أنه لا توجد فروق كبيرة بين أعلى قيمة وأقل قيمة أثناء جائحة كورونا، وهو ما يشير إلى إرتفاع في جودة التقارير المالية.

كما يوضح الجدول السابق إرتفاع قيمة الوسط الحسابي الخاص بإدارة التدفقات النقدية

التشغيلية (CFOM) بنسبة (٣٠,٥٠%) أثناء جائحة كورونا بالمقارنة بفترة قبل الجائحة، وهذا

يدل على قيام بعض الشركات بإدارة التدفقات النقدية التشغيلية من خلال زيادة قيمة السيولة (Liq.) بشكل غير مبرر، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Paryabi and Fazlzadeh, 2012).
ويبين الجدول رقم (٤) وجود إنخفاض في متوسط قيم تكلفة التمويل بالإقتراض (COD) بنسبة (١١%) أثناء جائحة كورونا بالمقارنة بفترة قبل الجائحة، وهذا يدل على محاولة بعض الشركات القيام بإستغلال المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية في إدارة التدفقات النقدية التشغيلية لتخفيض مخاطر العسر المالي من خلال تخفيض تكلفة التمويل بالإقتراض، ويعزز ويدعم النتيجة السابقة هو إنخفاض متوسط قيمة الوسط الحسابي لنسبة المديونية (Lev.) بنسبة (٨,٥%) أثناء جائحة كورونا بالمقارنة بفترة قبل الجائحة، وهو ما يتفق مع نتائج دراسات (Lee, 2012 - Zhang, 2006). كما أن إنخفاض متوسط قيم تكلفة التمويل بالإقتراض (COD) يعتبر مؤشراً على ارتفاع جودة التقارير المالية (FRQ) وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (Bauwhede et al., 2015).

كما يعرض الجدول رقم (٤) وجود إنخفاض في قيم الوسط الحسابي أثناء جائحة كورونا بالمقارنة بفترة قبل الجائحة لكل من معدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل نمو الشركة (Growth) بسبب تداعيات جائحة كورونا المتمثلة في إنخفاض كل من الإيرادات وصافي التدفقات النقدية وهو ما يتفق مع نتائج دراسات (الجبلي، ٢٠٢٠ - على، ٢٠٢١ - محمود والطحان، ٢٠٢٠).

٣/٦ تحليل نتائج مصفوفة الارتباط:

لإختبار صحة فروض الدراسة تم تحليل مصفوفة ارتباط بيرسون ومعنوية الارتباط بين المتغيرات المستقلة (تكلفة التمويل وإدارة التدفقات النقدية التشغيلية) والمتغيرات الرقابية أو الضابطة بإستخدام برنامج SPSS الإحصائي، ويعرض الجدول رقم (٥) نتائج التحليل على النحو التالي:

جدول رقم (٥)

يوضح نتائج مصفوفة إرتباط بيرسون لمتغيرات نماذج الدراسة

المتغيرات	Pearson Correlation & Significant	CFOM	COD	Size	Lev.	ROA	Liq.	Growth	OCROA	CP
إدارة التدفقات CFOM	Correlation	1.00								
	Sig.									
تكلفه التمويل COD	Correlation		1.00							
	Sig.									
حجم الشركة Size	Correlation	-0.110	-0.043	1.00						
	Sig.	0.078	0.492							
الرفع المالي Lev.	Correlation	-0.053	0.083	0.030	1.00					
	Sig.	0.395	0.007	0.629						
العائد/الأصول ROA	Correlation	-0.026	-0.033	-0.001	0.001	1.00				
	Sig.	0.684	0.594	0.986	0.982					
نسبة السيولة Liq.	Correlation	-0.155	-0.216	-0.053	-0.153	0.033	1.00			
	Sig.	0.013	0.001	0.395	0.014	0.594				
معدل النمو Growth	Correlation	0.190	-0.042	0.001	-0.156	0.017	-0.043	1.00		
	Sig.	0.002	0.004	0.991	0.012	0.783	0.493			
م.ع.ن.ت/ أصول OCROA	Correlation	0.646	0.082	-0.087	0.277	-0.045	-0.097	-0.052	1.00	
	Sig.	0.000	0.193	0.163	0.000	0.477	0.120	0.406		
جانحه كورونا CP	Correlation	-0.011	-0.077	0.044	-0.037	-0.069	0.069	-0.138	0.013	1.00
	Sig.	0.865	0.218	0.483	0.551	0.270	0.269	0.027	0.833	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على النتائج الإحصائية.

(**) إرتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى مغنويه (0.01) فأقل بين متغيرين.
 (*) إرتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى مغنويه (0.05) فأقل بين متغيرين.

وقد أظهرت نتائج مصفوفة الإرتباط كما في الجدول رقم (٥) عن وجود علاقة إرتباط عكسية بين المتغير المستقل الخاص بإدارة التدفقات النقدية التشغيلية (CFOM) ونسبة سيولة الشركة (Liq.) في الأجل القصير، حيث كانت قيمة معامل الإرتباط (-0.155) عند مستوى مغنويه (0.05)، ويشير إنخفاض نسبة السيولة عند قيام الوحدة الإقتصادية بإدارة التدفقات النقدية. كما بينت نتائج مصفوفة الإرتباط كما في الجدول رقم (٥) عن وجود علاقة إرتباط طردية بين إدارة التدفقات النقدية التشغيلية (CFOM) ومعدل نمو الشركة (Growth)، حيث كانت قيمة معامل الإرتباط (0.190) عند مستوى مغنويه (0.01)، وكذلك وجود علاقة إرتباط طردية بين إدارة التدفقات النقدية التشغيلية (CFOM) ومعدل العائد النقدي التشغيلي على الأصول (OCROA)، حيث كانت قيمة معامل الإرتباط (0.646) عند مستوى مغنويه (0.01).

ومن جهة أخرى، فقد أظهرت نتائج مصفوفة الإرتباط عن وجود علاقة إرتباط طردية بين تكلفة الأموال المقترضة (COD) كمتغير مستقل ونسبة الرفع المالي (Lev.)، حيث كانت قيمة معامل الإرتباط (0.083) عند مستوى مغنويه (0.05)، ويدل ذلك على أن الإرتفاع في تكلفة الأموال المقترضة يصاحبه زيادة في نسبة الرفع المالي. وكذلك بينت النتائج عن وجود علاقة إرتباط عكسية بين تكلفة الأموال المقترضة (COD) وكل من نسبة السيولة (Liq.) ومعدل نمو الشركة

(Growth) عند مستوى معنوية (0,01)، في إشارة إلى زيادة تكلفة الأموال المقترضة (تكلفة التمويل) تؤدي إلى انخفاض في معدل نمو الشركة ونسبة السيولة المتاحة. أما عن العلاقة المتداخلة بين المتغيرات الرقابية، فقد بينت نتائج مصفوفة الارتباط وجود ارتباط عكسي بين نسبة الرفع المالي (Lev.) وكل من نسبة السيولة (Liq.) ومعدل نمو الشركة (Growth) عند مستوى معنوية (0,05)، حيث يشير ذلك إلى انخفاض كل من نسبة السيولة ومعدل نمو الشركة عند ارتفاع نسبة الرفع المالي أو المديونية. وأيضاً وجود ارتباط عكسي بين معدل نمو الشركة (Growth) وجائحة كورونا (CP)، مما يدل على انخفاض معدل نمو الشركة أثناء وجود جائحة كورونا.

٤/٦ اختبار جودة القدرة التنبؤية للنموذج الأول المستخدم في قياس الفرض الأول:

قام الباحث بإجراء هذا الاختبار للتأكد من جودة القدرة التنبؤية للنموذج الأول والذي تم استخدامه في قياس الفرض الأول من الدراسة وذلك قبل اختبارات صحة فروض الدراسة، حيث تم استخدام اختبار " T " لعينتين مترابطتين (غير مستقلتين) Paired Samples Test وذلك للمقارنة بين القيمة الحقيقية مع المتنبأ بها، وذلك على لعدد ٧٥% من المشاهدات، والتي تم تحديدها بناءً على رقم عشوائي تم إختياره أكبر من ٥٠%. ويمكن عرض نتائج الاختبار كما في الجدول رقم (٦):

جدول رقم (٦)

يوضح جودة القدرة التنبؤية للنموذج الأول المستخدم في قياس الفرض الأول

المقارنة	الوصف الإحصائي		قيمه اختبار "T" المحسوبة	درجه الحرية	قيمه المعنويه (Sig.)	تفسير دلالة المعنويه
	الخطأ المعياري	الوسط الحسابي				
القيمة الحقيقية	41273292	298725109	1.049	204	0.295	غير دالة
	24258624	337096473				

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على النتائج الإحصائية عند مستوى معنوية ٥%.

ويتضح من نتائج الجدول رقم (٦) أن اختبار " T " يؤكد على عدم وجود فروق دالة إحصائية بين القيم الحقيقية والقيم المتنبأ بها، حيث أن قيمة الاختبار لم تحقق أدنى مستوى معنوية، نتيجة تطابق القيم المشاهدة مع المتنبأ بها، الأمر الذي يؤكد جودة النموذج الأول في القدرة والقابلية على التنبؤ.

٥/٦ اختبار جودة القدرة التنبؤية للنموذج الثاني المستخدم في قياس الفرض الثاني:

قام الباحث بإجراء اختبار جودة القدرة التنبؤية للنموذج الثاني والذي تم استخدامه في قياس الفرض الثاني من الدراسة، من خلال استخدام اختبار " T " لعينتين مترابطتين Paired

Samples Test وذلك للمقارنة بين القيم الحقيقية مع القيم المتنبأ بها. ويمكن عرض نتائج الإختبار كما في الجدول رقم (٧):

جدول رقم (٧)

يوضح جودة القدرة التنبؤية للنموذج الثاني المستخدم في قياس الفرض الثاني

تفسير دلالة المعنوية	قيمه المعنوية (Sig.)	درجة الحرية	قيمه إختبار "T" المحسوبة	الوصف الإحصائي		المقارنة
				الخطأ المعياري	الوسط الحسابي	
غير دالة	0.088	198	1.757	30910289	259072223	القيمة الحقيقية
				20723893	311272034	القيمة المتنبأ بها

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على النتائج الإحصائية عند مستوى معنوية ٥%.

يتضح من نتائج الجدول رقم (٧) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القيم الحقيقية والقيم المتنبأ بها، حيث بلغت القيمة المحسوبة لإختبار " T " لعينتين غير مستقلتين (مترابطين) قيمة (1.757) وذلك بدرجات حرية بلغت (198)، الأمر الذي يعكس وجود تطابق بشكل كبير بين القيم الحقيقية والقيم المتنبأ بها، وهو ما يحقق قدرة تنبؤية كبيرة إلى حد ما للنموذج المقدر.

٦/٦ تحليل نتائج إختبارات صحة الفروض:

قام الباحث بإستخدام البرنامج الإحصائي EViews في صياغة نموذج الإنحدار من خلال طريقة بانل للمربعات الصغرى Panel Least Squares (PLS) لقياس أثر المتغيرات المستقلة الخاصة بإدارة التدفقات النقدية التشغيلية وتكلفة التمويل بالإقتراض على المتغير التابع الخاص بجودة التقارير المالية، ويمكن بيان النتائج كما يلي:

١/٦/٦ إختبار صحة الفرض الأول:

ينص الفرض الأول بأنه:

" لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة التدفقات النقدية التشغيلية على جودة التقارير المالية قبل وأثناء جائحة كورونا "

حيث إستخدم الباحث النموذج الأول المقترح في الدراسة لإختبار الفرض على النحو التالي:

$$FRQ_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 CFOM_{i,t} + \beta_2 SIZE_{i,t} + \beta_3 LEV_{i,t} + \beta_4 ROA_{i,t} + \beta_5 Liq_{i,t} + \beta_6 Growth_{i,t} + \beta_7 OCROA_{i,t} + \beta_8 CP + \varepsilon_{i,t}$$

وقد إستخدم الباحث تحليل الإنحدار الخطي المتعدد لإختبار الفرض الأول من الدراسة، والذي يعتمد على أن جودة التقارير المالية تعتبر دالة في كل من إدارة التدفقات النقدية التشغيلية

وتكلفة التمويل بالإقتراض، والمتغيرات الضابطة قبل وأثناء جائحة كورونا. وقد بينت نتائج تحليل الإندثار الخطي المتعدد كما في الجدول رقم (٨) ما يلي:

جدول رقم (٨)
يوضح نتائج تحليل الإندثار المتعدد للفرض الأول

المتغيرات	قبل جائحة كورونا خلال عامي ٢٠١٧/٢٠١٨					أثناء جائحة كورونا خلال عامي ٢٠١٩/٢٠٢٠				
	معاملات الإندثار المقرة (B)	Std. Error	قيمة إختبار (T)	قيمة الإحتمالية Prob.	تفسر المعاملات عند مستوى معنوية(%)	معاملات الإندثار المقرة (B)	Std. Error	قيمة إختبار (T)	قيمة الإحتمالية Prob.	تفسر المعاملات عند مستوى معنوية(%)
الجزء الثابت	2.460	62823	3.927	0.000		2.430	70732	3.434	0.001	
CFOM	-2.240	2.230	-2.104	0.033	تأثير معنوي سالب	1.930	2.860	2.676	0.042	تأثير معنوي موجب
Size	0.0071	0.0086	0.829	0.411	لا يؤثر	0.017	0.009	1.786	0.549	لا يؤثر
Lev.	16151	40205	2.402	0.033	تأثير معنوي موجب	53951	3697	2.459	0.021	تأثير معنوي موجب
ROA	14121	16686	0.847	0.401	لا يؤثر	-52515	1984	-2.660	0.012	تأثير معنوي سالب
Liq.	-40153	18099	-2.222	0.047	تأثير معنوي سالب	-51450	1056	-0.49	0.628	لا يؤثر
Growth	27401	36226	0.756	0.453	لا يؤثر	-20321	9299	-0.22	0.828	لا يؤثر
OCROA	8.899	2.600	0.342	0.073	لا يؤثر	-1.470	1.260	-2.150	0.024	تأثير معنوي سالب
	قيمة معامل التحديد $(R^2) = 0.9733$ قيمة معامل التحديد المعدل $(Adj. R^2) = 0.9392$ قيمة إختبار $(F) = 28.596$ القيمة الإحتمالية $(F. Sig) = 0.000$					قيمة معامل التحديد $(R^2) = 0.991$ قيمة معامل التحديد المعدل $(Adj. R^2) = 0.9783$ قيمة إختبار $(F) = 83.388$ القيمة الإحتمالية $(F. Sig) = 0.000$				

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على النتائج الإحصائية عند مستوى معنوية ٥%.

يتضح للباحث من جدول رقم (٨) الخاص بنتائج تحليل الإندثار المتعدد أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (28.596) وهي أكبر من القيمة الإحتمالية لها (Sig.=0.000) قبل جائحة كورونا ويشير ذلك أن النموذج **مرتفع المعنوية** وهو ما يعكس أن أغلب التغيرات يمكن تفسيرها من خلال النموذج، في حين بلغت أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (83.388) وهي أكبر من القيمة الإحتمالية عند (Sig.=0.000)، مما يدل على أن النموذج **مرتفع المعنوية بشكل كبير أثناء** جائحة كورونا، ويشكل عام فقد أكدت النتائج معنوية النموذج وصلاحيته لتحقيق أهداف الدراسة.

ويعزز النتيجة السابقة أن نسبة معامل التحديد المعدل قبل جائحة كورونا بلغ (93.9%) وإرتفاعه وإرتفاعه وجود الجائحة إلى (97.8%)، وهو يدل على أن القيمة التفسيرية للمتغير المستقل والمتمثل في إدارة التدفقات النقدية التشغيلية تفسر بشكل كبير التغير الكلي في المتغير التابع والمتمثل في جودة التقارير المالية، وبإقي نسبة معامل التحديد المعدل ترجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة.

في حين توضح نتائج الإندثار المتعدد من الجدول السابق رقم (٨) وجود تأثير معنوي سالب للمتغير المستقل الخاص بإدارة التدفقات النقدية التشغيلية (CFOM) على جودة التقارير

المالية حيث أن قيمة P. Value أقل من مستوى المعنوية عند (0.05)، حيث تبين النتائج وجود تأثير معنوي **سالب قبل** جائحة كورونا، الأمر الذي يوضح أن القيام بممارسات إدارة التدفقات النقدية التشغيلية يؤدي إلى إنخفاض في جودة التقارير المالية (FRQ) كمتغير تابع، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات (Ni et al., 2019 - Lee, 2012).

ومن جانب آخر فقد بينت النتائج وجود تأثير معنوي **موجب أثناء** جائحة كورونا لإدارة التدفقات النقدية التشغيلية (CFOM) على جودة التقارير المالية، حيث أن الشركات التي تقوم بممارسات إدارة التدفقات النقدية التشغيلية تميل إلى إظهار التقارير المالية والمعلومات الخاصة بها بشكل ملائم بما ينعكس على جودة التقارير المالية (FRQ) بشكل إيجابي، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات (Miao et al., 2016 - Andreas, 2017).

ومن جهة أخرى، **فقد بينت النتائج الإحصائية** وجود تأثير معنوي موجب لنسبة الرفع المالي (Lev.) وتأثير معنوي سالب لنسبة السيولة (Liq.) على جودة التقارير المالية **قبل** تأثير جائحة كورونا، في حين يوجد تأثير معنوي موجب لنسبة الرفع المالي (Lev.)، وتأثير معنوي سالب لكل من معدل العائد النقدي التشغيلي على الأصول (OCROA)، ومعدل العائد على الأصول (ROA)، على جودة التقارير المالية **أثناء** جائحة كورونا. في حين أنه لا يوجد تأثير معنوي لكل من حجم الشركة (Size) ومعدل نمو الشركة (Growth) على جودة التقارير المالية (FRQ)، **قبل وأثناء** جائحة كورونا.

وبناءً على ما سبق، فقد بينت نتائج صحة إختبار الفرض الأول، وجود تأثير معنوي لإدارة التدفقات النقدية التشغيلية على جودة التقارير المالية، وبالتالي عدم قبول الفرض **العدمي** وقبول **الفرض البديل** الذي ينص على: " **يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة التدفقات النقدية التشغيلية على جودة التقارير المالية قبل وأثناء** جائحة كورونا " وبذلك يمكن للباحث صياغة نموذج الإنحدار للفرض الأول كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{FRQ} &= 2.460 - 2.240 (\text{CFOM}) + 0.0071(\text{Size.}) + 16151 (\text{Lev.}) + 14121(\text{ROA}) - \\ & 40153 (\text{Liq.}) + 27401 (\text{Growth}) + 8.899 (\text{OCROA}) \\ \text{FRQ} &= 2.430 + 1.930 (\text{CFOM}) + 0.071 (\text{Size.}) + 53951 (\text{Lev.}) - 52515(\text{ROA}) \\ & - 517450 (\text{Liq.}) - 20321 (\text{Growth}) - 1.470 (\text{OCROA}) \end{aligned}$$

٢/٦/٦ إختبار صحة الفرض الثاني:

ينص الفرض الثاني بأنه:

" لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتكلفة التمويل بالإقتراض على جودة التقارير المالية قبل وأثناء جائحة كورونا " .

حيث استخدم الباحث النموذج الثاني المقترح لقياس الفرض الثاني من الدراسة على

النحو التالي:

$$FRQ_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 COD_{i,t} + \beta_2 SIZE_{i,t} + \beta_3 LEV_{i,t} + \beta_4 ROA_{i,t} + \beta_5 Liq_{i,t} + \beta_6 Growth_{i,t} + \beta_7 OCROA_{i,t} + \beta_8 CP + \varepsilon_{i,t}$$

ويبين الجدول رقم (٩) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للنموذج الثاني:

جدول رقم (٩)

يوضح نتائج تحليل الانحدار المتعدد للفرض الثاني

المتغيرات	قبل جائحة كورونا خلال عامي ٢٠١٧/٢٠١٨					أثناء جائحة كورونا خلال عامي ٢٠١٩/٢٠٢٠				
	معاملات الإحدار المقفلة (B)	Std. Error	قيمة إختبار (T)	قيمة الإحتمالية Prob.	تفسير المعاملات عند مستوى معنوية (%)	معاملات الإحدار المقفلة (B)	Std. Error	قيمة إختبار (T)	قيمة الإحتمالية Prob.	تفسير المعاملات عند مستوى معنوية (%)
الجزء الثابت	2.420	74277	3.2635	0.002		2.650	75525	3.512	0.001	
COD	-67579	2.9200	-2.231	0.034	تأثير معنوي سالب	87891	2.380	2.369	0.043	تأثير معنوي موجب
Size	0.0072	0.0086	0.0835	0.407	لا يؤثر	0.0174	0.0095	1.836	0.072	لا يؤثر
Lev.	25456	39392	2.6460	0.021	تأثير معنوي موجب	-53015	37060	-2.430	0.018	تأثير معنوي سالب
ROA	116913	16736	0.6985	0.488	لا يؤثر	-53566	19866	-2.696	0.009	تأثير معنوي سالب
Liq.	-24596	18187	-2.135	0.022	تأثير معنوي سالب	-73448	10250	-0.716	0.477	لا يؤثر
Growth	183690	35419	0.5186	0.606	لا يؤثر	-47578	83344	-0.571	0.570	لا يؤثر
OCROA	-212435	3.3800	0.0891	0.929	لا يؤثر	95991	1.0300	2.932	0.035	تأثير معنوي موجب
					قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.9727$					قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.9905$
					قيمة معامل التحديد المعدل $(Ad. R^2) = 0.9380$					قيمة معامل التحديد المعدل $(Ad. R^2) = 0.9786$
					قيمة إختبار $(F) = 28.1049$					قيمة إختبار $(F) = 82.9108$
					القيمة الإحتمالية $(F. Sig) = 0.000$					القيمة الإحتمالية $(F. Sig) = 0.000$

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على النتائج الإحصائية عند مستوى معنوية ٥%.

توضح نتائج الانحدار المتعدد من الجدول رقم (٩) وجود تأثير معنوي سالب لتكلفة

التمويل بالإقتراض (COD) على جودة التقارير المالية حيث أن قيمة P. Value أقل من مستوى المعنوية عند (0.05) قبل جائحة كورونا، الأمر الذي يؤكد أن هذا المتغير يؤثر سلباً على المتغير

التابع، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات (Bauwhede et al., 2015 - Gao, 2010)

ومن جانب آخر، فقد بينت النتائج وجود تأثير معنوي موجب لتكلفة التمويل

بالإقتراض (COD) على جودة التقارير المالية أثناء جائحة كورونا، ويدل ذلك على أن الارتفاع في

القروض سوف يؤدي إلى زيادة تكاليف تلك القروض بشكل يتطلب المحافظة على جودة التقارير

المالية (FRQ). وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات (عبدالباقي، ٢٠٢٠ - الجبلي، ٢٠٢٠).

ومن جهة أخرى، فقد بينت النتائج الإحصائية الواردة بالجدول رقم (٩) والخاصة بتحليل

العلاقة بين جودة التقارير المالية بالمتغيرات الرقابية أو الضابطة، وجود تأثير معنوي موجب

بالنسبة الرفع المالي (Lev.) وتأثير معنوي سالب لنسبة السيولة (Liq.) على جودة التقارير

المالية قبل تأثير جائحة كورونا.

في حين يوجد تأثير **معنوي سالب** لكل من معدل الرفع المالي (Lev.) ومعدل العائد على الأصول (ROA)، وتأثير **معنوي موجب** لمعدل العائد النقدي التشغيلي على الأصول (OCROA)، على جودة التقارير المالية كمتغير تابع، حيث أن قيمة P.Value أقل من مستوى المعنوية عند (0.05) **أثناء** جائحة كورونا. وقد بينت النتائج عدم وجود تأثير معنوي لكل من حجم الشركة (Size) ومعدل نمو الشركة (Growth) على جودة التقارير المالية (FRQ)، حيث توضح النتائج أن قيمة P.Value أكبر من مستوى المعنوية عند (0.05) **قبل وأثناء** جائحة كورونا.

وقد توصلت نتائج تحليل الإنحدار المتعدد أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (28.1049) **قبل** جائحة كورونا، وقيمة (F) المحسوبة بلغت (82.9108) **أثناء** جائحة كورونا هي قيم أكبر من القيمة الإحصائية لها (Sig.=0.000) مما يدل على أن النموذج **مرتفع المعنوية** ويمكن الاعتماد عليه في تحقيق أهداف الدراسة. كما أن توضح النتائج أن قيم معامل التحديد المعدل **قبل** جائحة كورونا بلغ (93.80%) و**أثناء** الجائحة بلغ (97.86%)، وهي قيم تفيد بأن القيمة التفسيرية للمتغير المستقل تفسر بشكل كبير التغير الكلي في المتغير التابع.

وبناءً على ما سبق، فقد بينت نتائج إختبار الفرض الثاني، وجود تأثير معنوي لتكلفة التمويل بالإقتراض على جودة التقارير المالية، وبالتالي عدم قبول الفرض **العدمي** وقبول **الفرض البديل** الذي ينص على: " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتكلفة التمويل بالإقتراض على جودة التقارير المالية **قبل وأثناء** جائحة كورونا " .

وبذلك يمكن للباحث صياغة نموذج الإنحدار للفرض الثاني كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{قبل جائحة كورونا} \quad \text{FRQ} &= 2.420 - 67579 (\text{COD}) + 0.0072 (\text{Size.}) + 25456 (\text{Lev.}) + 116913 \\ & (\text{ROA}) - 24596 (\text{Liq.}) + 183690 (\text{Growth}) - 212435 (\text{OCROA}) \\ \text{أثناء جائحة كورونا} \quad \text{FRQ} &= 2.650 + 87891 (\text{COD}) + 0.0174 (\text{Size.}) - 53051 (\text{Lev.}) + 53566 \\ & (\text{ROA}) - 73448 (\text{Liq.}) - 47578 (\text{Growth}) + 95991 (\text{OCROA}) \end{aligned}$$

٣/٦/٦ إختبار الفرض الثالث:

ينص الفرض الثالث بأنه:

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية قبل وأثناء جائحة كورونا بين جودة التقارير المالية وإدارة التدفقات النقدية التشغيلية وتكلفة التمويل بالإقتراض "

وقد إستخدم الباحث إختبار " T " لعينتين مستقلتين (غير مترابطتين) بهدف التعرف على مدى وجود إختلافات ذات دلالة إحصائية قبل وأثناء جائحة كورونا، وذلك على المتغيرات الرئيسية للدراسة الحالية والمتمثلة في جودة التقارير المالية وإدارة التدفقات النقدية التشغيلية وتكلفة التمويل بالإقتراض، ويمكن عرض نتائج الإختبار كما في الجدول رقم (١٠):

جدول رقم (١٠)

يوضح نتائج إختبار " T " لعينتين مستقلتين لدراسة مدى وجود إختلافات قبل وأثناء جائحة كورونا

رقم المتغير	قبل وأثناء كورونا	الوسط الحسابي	الخطأ المعاري	فترة الثقة للمتوسط بواقع ٩٥%		قيمة إختبار "T" المحسوبة	قيمة المعنوية (Sig.)	تفسير دلالة المعنوية
				الحد الأدنى	الحد الأعلى			
جودة التقارير المالية	CP=0	285393602	52900653	390074448	180712755	2.211	0.031	معنوي إحصائياً
	CP=1	369415184	63958913	495978332	242852036			
إدارة التدفقات النقدية التشغيلية	CP=0	0.0505	0.0117	0.07059	0.03034	2.365	0.046	معنوي إحصائياً
	CP=1	0.0659	0.0101	0.07675	0.03093			
تكلفة التمويل بالإقتراض	CP=0	0.1345	0.0088	0.15198	0.11695	2.234	0.021	معنوي إحصائياً
	CP=1	0.1196	0.0082	0.13579	0.10340			

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على النتائج الإحصائية عند مستوى معنوية ٥%.

يتضح للباحث من نتائج الجدول رقم (١٠) وجود فروق دالة معنوياً قبل وأثناء جائحة كورونا بالنسبة لمتغير **جودة التقارير المالية (FRQ)**، حيث بلغت قيمة إختبار " T " المحسوبة (2.211) وقيمة المعنوية (0.031) وهي أقل من مستوى المعنوية عند (0.05)، الأمر الذي يؤكد دلالتها إحصائياً، وتبين النتائج الإحصائية أن هذه الإختلافات والفروق جاءت **أثناء** جائحة كورونا، حيث أن قيمة الوسط الحسابي **أثناء** الجائحة أكبر من قيمته قبل الجائحة، كما أكدت على تلك النتيجة مدى فترة الثقة للمتوسط بواقع ٩٥% قبل وأثناء جائحة كورونا.

وفي ذات الإتجاه، فقد جاءت الإختلافات والفروق **أثناء** جائحة كورونا بالنسبة لمتغير **إدارة التدفقات النقدية التشغيلية (CFOM)**، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي أثناء الجائحة (0.0659) بينما بلغت قيمته قبل الجائحة (0.0505)، وقد بلغت قيمة إختبار " T " المحسوبة

(2.365) وقيمة المعنوية (0.046) وهي أقل من مستوى المعنوية عند (0.05)، الأمر الذي يؤكد وجود فروق دالة معنوياً قبل وأثناء جائحة كورونا.

ومن جانب آخر، فقد جاءت الاختلافات والفروق قبل جائحة كورونا بالنسبة لمتغير تكلفة التمويل بالإقتراض (COD)، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي قبل الجائحة (0.1345) بينما بلغت قيمته أثناء الجائحة (0.1196)، وقد بلغت قيمة إختبار " T " المحسوية (2.234) وقيمة المعنوية (0.021) وهي أقل من مستوى المعنوية عند (0.05)، الأمر الذي يؤكد وجود فروق دالة معنوياً قبل وأثناء جائحة كورونا، ويعزز تلك النتيجة مدى فترة الثقة للمتوسط بواقع ٩٥% قبل وأثناء جائحة كورونا.

وبناءً على ما سبق، فقد بينت نتائج إختبار الفرض الثالث، وجود فروق إحصائية قبل وأثناء جائحة كورونا بين المتغيرات محل الدراسة، وبالتالي عدم قبول الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية قبل وأثناء جائحة كورونا بين جودة التقارير المالية وإدارة التدفقات النقدية التشغيلية وتكلفة التمويل بالإقتراض " .

النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية

يُمكن للباحث بلورة أهم نتائج الدراسة وعرض التوصيات ومجالات البحث كما يلي:
نتائج الدراسة:

- ١- تعتبر إدارة التدفقات النقدية أحد الوسائل التي تقوم بها إدارة الوحدة الإقتصادية بشكل متعمد للتأثير على رقم صافي التدفقات النقدية التشغيلية خصوصاً في حالات العسر المالي وإرتفاع تكلفة التمويل وإنخفاض الربحية بغرض إظهار معلومات مضللة لمستخدمي القوائم المالية.
- ٢- تقوم بعض الوحدات الإقتصادية بإستخدام المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية في القيام بإدارة التدفقات النقدية من خلال إدارة وقت سداد تمويل القروض والضرائب والمصروفات الإختيارية وإعادة تصنيف النقدية المحصلة أو المنصرفة ما بين التدفقات التمويلية والإستثمارية وإدارة أرصدة حسابات العملاء، مما يؤثر على جودة التقارير المالية.
- ٣- أثرت جائحة كورونا في إنخفاض سلاسل التوريد بين الدول، وكذلك إنخفاض في أرباح العديد من الشركات نتيجة إنخفاض الإستهلاك والطلب على المنتجات مما أثر على نقص السيولة النقدية المتاحة واللازمة لسداد التكاليف والقروض المصرفية، وإنعكس ذلك على إرتفاع كل من تكاليف التمويل ودرجة عدم التأكد تجاه المخاطر المحتملة لإستقرار التدفقات النقدية والقدرة على الإستمرار، مما دفع بعض الوحدات الإقتصادية إلى إدارة تدفقاتها النقدية، حيث أثر ذلك في إنخفاض جودة التقارير المالية.
- ٤- ندرة الدراسات المحاسبية في البيئة المصرية التي جمعت بين إدارة التدفقات النقدية التشغيلية وتكلفة الإقتراض وأثرها على جودة التقارير المالية في ظل جائحة كورونا.
- ٥- أوضحت نتائج إختبارات صحة البيانات للتحليل الإحصائي ما يلي:
 - أ- عدم إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي وحيث أن عدد مفردات مجتمع الدراسة أكثر من ٥٠ مشاهدة، حيث بلغ عدد المشاهدات ٢٣٠٤ مشاهدة خلال سنوات الدراسة، فلن تكون هناك مشكلة في عدم التوزيع الطبيعي للبيانات بشكل يؤثر على صحة متغيرات الدراسة.
 - ب- عدم وجود تداخل خطي أو تأثير متداخل بين بعض المتغيرات على الأخرى، حيث أن قيم معامل تضخم التباين (VIF) لم تزيد عن قيمة خمسة، وأيضاً وجود تجانس في البيانات خلال فترة الدراسة حيث أن قيمة إختبار Leven's أكبر من مستوى المعنوية عند (0.05).
 - د- عدم وجود مشكلة في الإرتباط الذاتي بين البواقي بشكل يؤثر على صحة نتائج الدراسة حيث أن قيمة إختبار Watson Durbin المحسوبة للنماذج المستخدمة تقع ضمن المدى الملائم.

- ٦- أوضحت نتائج التحليل الوصفي لسنوات التحليل ما يلي:
- أ- إرتفاع قيمة متوسط جودة التقارير المالية وإدارة التدفقات النقدية التشغيلية بنسبة ٣٠% بشكل ملحوظ أثناء جائحة كورونا بالمقارنة بفترة ما قبل الجائحة.
- ب- وجود إنخفاض في تكلفة التمويل بالإقتراض بنسبة ١١% أثناء الجائحة بالمقارنة بفترة ما قبل الجائحة في إشارة على قيام بعض الشركات بإدارة التدفقات النقدية لتخفيض تكلفة التمويل بالإقتراض ومخاطر العسر المالي.
- ٧- بينت نتائج تحليل مصفوفة الإرتباط ما يلي:
- أ- وجود علاقة إرتباط عكسية بين إدارة التدفقات النقدية ونسبة السيولة حيث أن إنخفاض في نسبة السيولة دليل على القيام بإدارة التدفقات النقدية، وكذلك وجود علاقة إرتباط طردية بين تكلفة الأموال المقترضة ونسبة الرفع المالي.
- ب- وجود علاقة إرتباط عكسية بين تكلفة الأموال المقترضة وكل من نسبة السيولة ومعدل نمو الشركة حيث أن زيادة تكلفة الأموال المقترضة تؤثر في إنخفاض معدل النمو ونسب السيولة، وكذلك وجود علاقة إرتباط عكسي بين معدل نمو الشركة وجائحة كورونا.
- ٨- أوضحت نتائج صحة الفرض الأول للدراسة وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة التدفقات النقدية على جودة التقارير المالية قبل وأثناء جائحة كورونا وفقاً للنتائج التالية:
- أ- إرتفاع معنوية النموذج الأول المقترح وصلاحيته لتحقيق أهداف الدراسة حيث أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (28.596) قبل جائحة كورونا، في حين بلغت أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (83.388) أثناء جائحة كورونا وهي أكبر من القيمة الإحتمالية لها عند (Sig.=0.000).
- ب- إرتفاع قيمة معامل التحديد المعدل أثناء جائحة كورونا بنسبة (97.83%) بالمقارنة قبل جائحة كورونا (93.92%) وهذا يدل على أن القيمة التفسيرية لإدارة التدفقات النقدية التشغيلية تفسر بشكل كبير التغير الكلي في المتغير التابع الخاص بجودة التقارير المالية.
- ج- وجود تأثير معنوي سالب قبل جائحة كورونا بين إدارة التدفقات النقدية التشغيلية وجودة التقارير المالية الأمر الذي يؤكد أن ممارسات إدارة التدفقات النقدية تؤدي إلى إنخفاض في جودة التقارير المالية.
- د- وجود تأثير معنوي موجب أثناء جائحة كورونا بين إدارة التدفقات النقدية التشغيلية وجودة التقارير المالية حيث تميل الشركات إلى إظهار معلومات القوائم المالية بشكل إيجابي وملام.
- هـ- أظهرت نتائج جودة القدرة التنبؤية للنموذج الأول المستخدم في قياس الفرض الأول عدم وجود فروق ذات دالة إحصائية بين القيم الحقيقية والقيم المتنبأ بها الأمر الذي يؤكد جودة النموذج في القدرة والقابلية على التنبؤ.

- ٩- أثبتت نتائج صحة الفرض الثاني من الدراسة وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتكلفة التمويل بالإقتراض على جودة التقارير المالية قبل وأثناء جائحة كورونا وفقاً للنتائج التالية:
- أ- وجود تأثير معنوي سالب لتكلفة التمويل بالإقتراض على جودة التقارير المالية قبل جائحة كورونا، ووجود تأثير معنوي موجب أثناء جائحة كورونا بسبب محاولة بعض الشركات المحافظة على جودة التقارير المالية.
- ب- إرتفاع قيمة (F) المحسوبة أثناء جائحة كورونا بشكل كبير بالمقارنة قبل الجائحة مما يدل على إرتفاع معنوية النموذج الثاني وإمكانية الإعتماد عليه في تحقيق أهداف الدراسة.
- ج- إرتفاع نسبة قيمة معامل التحديد المعدل قبل وأثناء جائحة كورونا مما يدل أن تكلفة الأموال المقترضة تفسر بشكل كبير التغير الكلي في المتغير التابع المتمثل في جودة التقارير المالية.
- د- وجود تطابق بشكل كبير بين القيم الحقيقية والقيم المتنبأ بها عند قياس جودة القدرة التنبؤية للنموذج الثاني والمستخدم في قياس الفرض الثاني نظراً لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القيم الحقيقية والقيم المتنبأ بها مما يعكس قدرة النموذج على التنبؤ.
- ١٠- بينت نتائج الفرض الثالث وجود فروق ذات دلالة إحصائية قبل وأثناء جائحة كورونا بين جودة التقارير المالية وإدارة التدفقات النقدية التشغيلية وتكلفة التمويل بالإقتراض وفقاً لما بينته نتيجة إختبار الفرض كما يلي:
- أ- وجود فروق دالة إحصائية قبل وأثناء جائحة كورونا بالنسبة لجودة التقارير المالية حيث أن قيمة الوسط الحسابي أثناء الجائحة أكبر من قيمته قبل جائحة كورونا.
- ب- وجود إختلافات أثناء جائحة كورونا بالمقارنة ما قبل الجائحة بالنسبة لمتغير إدارة التدفقات النقدية التشغيلية، حيث أن قيمة المحسوبة " T " أقل من مستوى المعنوية عند (0.05).
- ج- وجود فروق دالة إحصائية قبل وأثناء جائحة كورونا لمتغير تكلفة التمويل بالإقتراض نظراً لإختلاف قيمة الوسط الحسابي بفترة ثقة للمتوسط بواقع ٩٥% قبل وأثناء جائحة كورونا.

توصيات الدراسة:

- يوصى الباحث في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في كل من الدراسة النظرية والتطبيقية بما يلي:
- ١- إستخدام المحللين الماليين لأساليب للكشف عن إدارة التدفقات النقدية بهدف زيادة وعي المستثمرين المرتقبين وحمايتهم من معلومات القوائم المالية الغير حقيقية في ظل جائحة كورونا مما يزيد من ترشيد القرارات الإقتصادية لمستخدمى البيانات المالية، بالإضافة إلى

توجيه نظر الشركات المصرية المقيدة في سوق الأوراق المالية نحو مخاطر ممارسات إدارة التدفقات النقدية وأثرها على جودة التقارير المالية.

٢- الإهتمام بزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية فيما يخص مخاطر إفتراضات التدفقات النقدية في ظل حالات عدم التأكد المصاحبة لجائحة كورونا، بهدف تفادي مخاطر السيولة والإئتمان وتكاليف خدمة الديون رغبة في إيصال معلومات بجودة عالية.

٣- إلتزام الوحدات الإقتصادية بالتعليمات والقرارات والقوانين الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر فيما يخص التوعية بالآثار الإقتصادية لجائحة كورونا على منشآت الأعمال وأهمية أساليب العرض والإفصاح التي يجب إتباعها في مثل تلك الظروف.

التوجهات البحثية المستقبلية:

يري الباحث أنه في ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسة الحالية، فإنها تعتبر نواة ومحاولة لإجراء أبحاث ودراسات أخرى مستقبلية تضاف إلى الأدب المحاسبي، ومن أهم تلك الدراسات:

١- دراسة تأثير هيكل التمويل بالملكية والإقتراض وإدارة التدفقات النقدية على منفعة المعلومات المحاسبية وجودة الإفصاح المحاسبي في ظل تحديات جائحة كورونا.

٢- دراسة أثر تكلفة التمويل بالإقتراض وإدارة التدفقات النقدية وجودة حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وتقييم المخاطر المالية في ضوء تحديات جائحة كورونا.

٣- دراسة أثر تداعيات جائحة كورونا على ممارسات إدارة التدفقات النقدية وجودة الإفصاح المحاسبي وانعكاس ذلك على تكلفة التمويل وأسعار الأسهم وقيمة المنشأة.

٤- دراسة أثر العلاقة بين إدارة التدفقات النقدية والخسائر الإئتمانية للبنوك وانعكاس ذلك على تكلفة التمويل وجودة التقارير المالية أثناء جائحة كورونا.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- إبراهيم، محمد زيدان، محمد عبدالمنعم زايد، (٢٠٢٠)، "الإنعكاسات والأثار المحاسبية لأزمة فيروس كورونا (COVID-19) - رؤية تحليلية من منظور محاسبي"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الرابع، ص ص ٢٨-١.
- إبراهيم، هشام سعيد، (٢٠١٩)، "أثر إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على العلاقة التفاعلية بين التدفقات النقدية التشغيلية والقيمة السوقية للمشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المدرجة بسوق الأوراق المالية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد (٣)، ص ص ٣٩٧-٤٨٣.
- إبراهيم، محمد زيدان، إكرامي جمال زهر، شريف سعد الصعيدي، (٢٠٢١)، "أثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي - دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الخامس، المجلد الأول، ص ص ١٧٣-٢٢٣.
- ابن معمر، على، عمير جيلاني، (٢٠٢٠)، "إدارة المخاطر في البنوك ومواجهة أزمة كورونا"، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد العاشر، العدد الثالث، ص ص ١٦٦-١٨٧.
- أبو جبل، نجوى محمود، (٢٠٢١)، "دراسة تحليلية لدور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وإضافة قيمة للمنشأة للحد من تداعيات كورونا"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الخامس، المجلد الأول، ص ص ٨٥-١٣٦.
- أبو خزانة، إيهاب محمد، (٢٠١٥)، "دور التدفقات النقدية في التأثير على تكلفة الإقتراض ببيئة الأعمال المصرية"، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية العربية، القاهرة، المجلد (٣٥)، العدد (٢)، ص ص ١٣٧-١٥٥.
- أبو طالب، يحيى محمد، (٢٠٢٠)، "تأثيرات جائحة فيروس كورونا ١٩ المستجد على كل من نظرية ومعايير المحاسبة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢٤)، العدد الثالث، ص ص ٩-١.
- إسماعيل، عصام عبدالمنعم، (٢٠١٧)، "مقدرة التدفقات النقدية التشغيلية والربح المحاسبي في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الرابع والخمسون، ص ص ٣١-١.

- البنك الدولي،(٢٠٢٠)، " إستعراض حصاد عام ٢٠٢٠: تأثير فيروس كورونا المستجد في ١٢ شكل بيانياً" متوفر عبر: www.blogs.worldbank.org/ar/voice/2020
- أمين، أسامة ربيع،(٢٠١٣)، " التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS"، كلية التجارة، جامعة المنوفية، بدون ناشر، ص ص ١٣٥-١٥٠.
- الجبلي، وليد سمير عبدالعظيم، عيد كارم أحمد الأشقر،(٢٠٢١)، " آليات مقترحة للحد من التداعيات السلبية لجائحة (COVID-19) على الأداء المهني لمراجعي الحسابات ودعم الحكم المهني حول قدرة المنشأة على الإستمرار - دراسة ميدانية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الخامس، ص ص ١٤٤٢-١٥١٣.
- الجبلي، وليد سمير عبدالعظيم،(٢٠٢٠)، " أثر إنتشار جائحة كورونا (COVID-19) على إعداد القوائم المالية ومراجعتها- دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد الثاني، العدد الأول، الجزء الثاني، ص ص ١١٤٠-١٢٢٩.
- الجهاز المركزي للمحاسبات،(٢٠٢٠)، " معايير المحاسبة المصرية" ، مجلة الوقائع المصرية، قرار رقم (٧٣٢)، المجلد الأول، القاهرة، ص ص ٢٣٧-٢٤٤.
- الهيئة العامة للرقابة المالية،(٢٠٢٠)، " إجراءات الهيئة الإحترازية لمواجهة فيروس كورونا"، متاح على: <http://www.eiod.org>
- الحناوي، السيد محمود،(٢٠١٨)، " أثر مستوى التحفظ المحاسبي على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد (٥)، العدد (١)، ص ص ١٩٨-٢٥٩.
- الزمر، عماد سعيد،(٢٠١٢)، "دراسة تطبيقية لأثر التحول إلي معايير التقارير المالية الدولية علي جودة التقارير المالية"،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،كلية التجارة، جامعة عين شمس،العدد ٤، ص ص ١٢٢٧-١٢٨٢.
- الزمر، عماد سعيد،(٢٠٢٠)، " قياس الأثر التفاعلي لمستويات عدم تماثل سلوك التكلفة وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي ، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢٤) ، العدد الرابع ، ص ص ٣٠٧-٣٥٧.
- الطحان، إبراهيم محمد، عبد الحميد العيسوي محمود،(٢٠٢٠)، " الآثار الحالية والمحتملة لتفشي فيروس كورونا على بيئة التقرير المالي في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية: دراسة إستكشافية"،مجلة

- الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الرابع، ص ص ٢٩٦ - ٣٨٠.
- المدبولي، داليا محمد خيرى، (٢٠١٦)، " تحليل العلاقة بين جودة التقارير المالية وبعض الخصائص التشغيلية للشركات وتكلفة التمويل بالمديونية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢٠)، العدد (٤)، ص ص ٧٨٩ - ٨٥٦.
 - النعمي، فاتن أمين، (٢٠١٦)، "الإفصاح الإختياري وأثره على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي"، المؤتمر العلمي الدولي الحادي عشر (التحولات المالية والمصرفية - الواقع والآفاق المستقبلية)، جامعة الزرقاء، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، المجلد (٢)، ص ص ١٩٣ - ٢٠٨.
 - الرشيدى، ممدوح صادق محمد، (٢٠١٢)، "دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد ٢٦، عدد ٢، ص ص ١ - ٦٠.
 - حسين، علاء على أحمد، (٢٠١٨)، "تأثير الخصائص التشغيلية للوحدة الإقتصادية على مستوى كفاءة القيمة المضافة لرأس المال الفكري وإنعكاساته على جودة القوائم المالية للشركات كثيفة المعرفة والتكنولوجيا المسجلة في البورصة المصرية: دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢٢)، العدد (٥)، الجزء الثاني، ص ص ٧١٩ - ٨٠٥.
 - محمود، عبدالحميد العيسوي، إبراهيم محمد الطحان، (٢٠٢٠)، "إنعكاسات جائحة كوفيد ١٩ على بيئة وأنشطة المراجعة الخارجية مع دراسة إستكشافية من واقع بيئة الممارسة المهنية المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الرابع، ص ص ٤٤٨ - ٥٣٦.
 - مناعي، حكيمه، (٢٠١٨)، "أثر جودة الإفصاح المحاسبي على تخفيض تكلفة رأس المال"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد (٨)، ص ص ١٢١ - ١٣٩.
 - سعد الدين، إيمان محمد، (٢٠١٤)، " تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة الشركة"، مجلة المحاسبة والمراجعة لإتحاد الجامعات العربية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، المجلد (٣)، العدد (١)، ص ص ٢٩٩ - ٣٤٢.

- عاشور، سمير كامل، سامية أبو الفتوح، (٢٠١١)، "مقدمة في الإحصاء التحليلي"، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، بدون ناشر.
- عبدالباقي، حسين سيد حسن، (٢٠٢٠)، "دراسة إستطلاعية لأثر أزمة كورونا على الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الخامس، ص ص ٦٧-١١٦.
- عبدالحليم، أحمد حامد محمود، (٢٠١٩)، "قياس أثر الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري على جودة التقارير المالية وقيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية"، مجلة المحاسبة والمراجعة لإتحاد الجامعات العربية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، المجلد (٨)، العدد (٢)، ص ص ٢٩-٨٧.
- عبدالرازق، سحر مصطفى، (٢٠٢٠)، "التداعيات الإقتصادية والآثار المالية لفيروس كورونا وإنعكاساتها على مسئولية مراقب الحسابات"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢٤)، العدد الثالث، ص ص ٩٩٦-١٠٢٨.
- عبيد، راوية رضا، (٢٠١٧)، "قياس وتفسير العلاقة بين خصائص الوحدة الإقتصادية وجودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية في الشركات السعودية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢١)، العدد (٤)، ص ص ٦٧٩-٧٣٤.
- عرفه، نصر طه حسن، مجدي مليجي عبدالحكم مليجي، (٢٠١٦)، "الإفصاح عن التنمية المستدامة وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢٠)، العدد (٤)، ص ص ٥١١-٥٤٢.
- عفانة، محمد كمال، (٢٠٢٠)، "أثر جائحة كورونا على القطاع المصرفي السعودي"، المجلة العالمية للإقتصاد والأعمال، مركز رفاذ للدراسات والأبحاث، المملكة الأردنية الهاشمية، العدد الثاني، المجلد التاسع، ص ص ١٨٩-٢١٠.
- عناني، محمد عبدالسميع، (٢٠٠٩)، "التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الإقتصادية- مدخل حديث باستخدام SPSS Windows"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- علي، عبد الوهاب نصر، (٢٠٢١)، "أثر جائحة كورونا على تقرير مراقب الحسابات"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الخامس، المجلد الأول، ص ص ١٥٧-١٧٢.
- عيطة، متولي السيد متولي، (٢٠٢٠)، "قياس أثر ممارسات إدارة الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية على عوائد الأسهم- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث

المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الرابع، ص ٤٢٣-٤٧٨.

• فؤاد، ريمون ميلاد، (٢٠١٥)، "قياس أثر التعميد لأنشطة المراجعة الداخلية على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات الصغيرة والمتوسطة المقيدة ببورصة النيل المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (١٩)، العدد (٥)، ص ص ٤٢٥-٤٧١.

• صالح، رضا إبراهيم، (٢٠١٠)، "العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة نظرية تطبيقية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص ص ٣٧٩-٤٣٤.

• شحاته، السيد شحاته، (٢٠٢١)، "مصفوفة أدوار ومجالات المراجعة الداخلية الحديثة في ظل جائحة كورونا"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الخامس، المجلد الأول، ص ص ١٣٧-١٥٥.

• تقرير التجارة والتنمية، (٢٠٢٠)، "من الجائحة العالمية إلى الرخاء للجميع: تجنب ضياع عقد آخر"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، متوفر على www.unctad.org/system/files/tfr2020.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Abubaker, Ahmed, (2020), " Coronavirus (COVID-19): Effect and Survival Strategy for Business", Journal of Economics and Business, Vol.3, NO.2, pp.661-671.
- Ahmed, Javed I., Christopher A. and Rebecca Z., (2015), "Are the Borrowing Costs of Large Financial Firms Unusual?", Finance and Economics Discussion Series, 2015-024. Washington: Board of Governors of the Federal Reserve System, pp. 1-64.
- Alfonso, E., Dana H., D., and Shaokun Yu, (2012), "Which Factors Affect Statement of Cash Flows Restatements and How Does the Market Respond to These Restatements?", Electronic Copy Available At: Danahollie@Lsu. Edu, pp:1-47.
- Andreas, A., (2017), "Analysis of operating cash flow to detect real activity manipulation and its effect on market performance", International Journal of Economics and Financial Issues, Vol.7, No.1, pp.524-529.
- Arnold, C. and Stathis Gould, (2020), " Summary of Covid-19 Financial Reporting considerations", International Federation of Accountants (IFAC), Available at: <http://www.ifac.org/knowledge-gateway/supporting-international-standards/discussion/summary-of-covid-19-financial-reporting-consideration>.
- Arthur, Neal; Cheng, Marco and Czernkowski, Robert, (2010), " Cash Flow Disaggregation and the Prediction of Future Earnings", Accounting and Finance, Vol.50, No.1, pp.1-30.

- Atieh, Sulayman H., (2015), "Liquidity Analysis Using Cash Flow Ratios as Compared to Traditional Ratios in the Pharmaceutical Sector in Jordan", *International Journal of Financial Research*, Vol. 5, No. 3. pp. 146-158.
- Baik, B., Hyunknow C., Wooseok C. and Kwangjin Lee, (2016), "Who classifies interest payments as financing activities? An analysis of classification shifting in the statement of cash flows at the adoption of IFRS", *Journal of Accounting Public Policy*, No.4, Vol.35, pp.331-351.
- Banimahd, Bahman , and Aliabadi, Mina , (2013), "A study on relationship between earnings management and operating cash flows management: Evidence from Tehran Stock Exchange", *Management Science Letters*, Vol.3, pp.1677-1682.
- Barth, M., Clinch, G. & Doron, I., (2016), "What Do Accruals Tell Us About Future Cash Flows?", *Review of Accounting Studies*, Vol.21, pp.768-807.
- Bauwhede, H. Vander, Michiel De M. & Philippe Van Cauwenberge, (2015), "Financial reporting quality and the cost of debt of SMEs", *Small Business Economics Journal*, Vol.45, No.1, pp.149-164.
- Bhattacharya, N., Desai, H., and Venkataraman, K., (2008), "Earnings Quality and Information Asymmetry: Evidence from Trading Costs", Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1266351> or, <http://dx.doi.org/10.2139/SSRN.126635>.
- Broome, Whitfield,(2004), "Statement of Cash Flows: Time for Change", *Financial Analysts Journal*, Vol.60, No.2, pp.16-22.
- Chan, A. and A. Hsu.,(2013), "Corporate pyramids, conservatism and cost of debt: Evidence from Taiwan", *The International Journal of Accounting*, Vol.48, No.3, pp.390-413.
- Chen, C. and S. Zhu, (2013), "Financial reporting quality, debt maturity, and the cost of debt: Evidence from China", *Emerging Markets Finance & Trade*, Vol.49, No.4, pp.236-253.
- Chen, Lucy H., David M. Folsom, Wonsun Paek, and Heibatollah Sami, (2014), "Accounting Conservatism, Earnings Persistence, and Pricing Multiples on Earnings", *Accounting Horizons*, Vol.28, No.2, pp.233-260.
- Chen, S. Thomas, J. and Zhang, K. ,(2016), "Spring- Loading Future Performance When no one is Looking? Earning and Cash Flow Management Around Acquisitions", *Review of Accounting Studies*, Vol.21, pp.1081- 1115.
- Chin, Li, Jennifer Ho, Qunfeng Liao , Mrtin Tylor,(2015), "Real and Accrual Based Earnings Management in The Pre-and Post-IFRS Periods: Evidence From China", *Journal of International Management & Accounting*, Vol. 26, No.3, pp.294-335.
- Das, Somnath; Keejae Hong and Kyonghee Kim,(2013), "Earnings Smoothing, Cash Flow Volatility, and CEO Cash Bonus", *The Financial Review*, Vol.48, No.1, pp.123-150.
- Dashtbayaz, Mahmoud Lari , (2011), " Cash Flow Accounting and the Cost of Debt" , Available online via Sussex Research Online: <http://sro.sussex.ac.uk/>
- Dechow, P., S. P. Kothari, and R. Watts. 1998. The relation between earnings and cash flows. *Journal of Accounting and Economics* 25 (2): 133–168.
- Deloitte,(2020), "Financial Reporting consideration related to COVID-19 and an Economic downturn", *Accounting Research Tool*, pp.1-64.

- El-Mousawi, H. and Hasan Kanso,(2020),”Impact of COVID-19 outbreak on Financial reporting in the light of the International Financial Reporting Standards (IFRS) An Empirical Study”, Research in Economics and Management,Vol.5, No.2,pp.21-38.
- Fettry, Syivia,(2015), “The Influence of Business Ethics Commitment on Financial Reporting Quality”, IJABER, Vol.13, No.6, pp. 4243-4263.
- Gao, Pingyang, (2010),” Disclosure Quality Cost of Capital and investors’ Welfare”, The Accounting Review, Vol.85, No.1, pp.1-29.
- Garrett, J., Rani Hoitash and Douglas F.Prawitt,(2014),”Trust and Financial Reporting Quality”, Journal Accounting Research, Vol.52, No.(5),pp.1087- 1125.
- Geile, A. L, (2007),”Cash Flow Management and the Cost of Debt”, Working Paper, University of Arizona, Available at:
http://arizona.openrepository.com/arizona/bitstream/10150/195862/1/azu_etd_2053_sip1_m.pdf.
- Gujarati, N. Damodar & Dawn C. Porter, (2009),”Basic Econometrics”, Fifth Edition, McGraw Hill, New York.
- Herath, Siriyama K. and Albarqi, Norah, (2017), “Financial Reporting Quality: A literature Review”, International Journal of Business Management and Commerce, Vol.2, No.2, March, pp. 1-14.
- Hoque, M, & Rakow, KC ,(2016), “Do Voluntary Cash Flow Disclosures and Forecasts matter to value of the firms?”, Managerial Finance, Emerald Group Publishing, Vol. 42 ,No. 1, pp. 3-12.
- Hutchison, D., Farris, Theodore and Anders, Susan,(2007),” Cash-to-Cash Analysis and Management”, The CPA Journal, Vol.77, No.8,pp.42-47.
- Kieso,D., Weygandt, J., & Warfield, T., (2020),” Intermediate Accounting IFRS”, 4th Edition, Wiley & Sons, U.S.A.
- Lambert, C., Leuz C. and Verrecchia,R.,(2007),” Accounting Information, Disclosure, and Cost of Capital”, Journal of Accounting Research, Vol.45, No.2,pp.385-420.
- Lee, Lian Fen, (2012), "Incentives to Inflate Reported Cash from Operations Using Classification and Timing", The Accounting Review, Vol. 87, No. 1, pp. 1-33.
- Li, Valeria, (2019),” The Effect of Real Earnings Management on the Persistence and Informativeness of Earnings”,The British Accounting Review, Vol.51, No.4,pp.402-423.
- Li, Xi,(2015),” Accounting conservatism and the cost of capital : An international analysis”, Journal of Business Finance and Accounting, Vol.42, No.5–6,pp. 555–582.
- Lightstone, Karen.: Wilcox, K. and Beaubien ,L., (2014), “Misclassifying Cash Flows From Operation: Intentional Or Not?”, International Journal of Accounting and Information Management, Vol.(22), No.(1), PP: 18-32.
- Lin, Zhiwei; Jiang, Yihong; Tang, Qingliang; and He, Xiangjian,(2014),” Does High-Quality Financial Reporting Mitigate the Negative Impact of Global Financial Crises on Firm Performance? Evidence from the United Kingdom”, Australasian Accounting, Business and Finance Journal, Vol.8 , No.5,pp. 19-46.

- Liu, H., Aqsa M., Cang Yu W., Lei Z. and Zaira M., (2020),” The COVID-19 Out break and affected countries stock markets response”, International Journal of Environmental Research and Public Health, Vol.17, No.8, pp.1-19.
- Mao, Yazhi,(2018),”Financial Restatement Research Literature Review”, Journal of Modern Economy, Vol.9,No.12,pp. 2092-2103.
- Maurer, Mark,(2020),” How coronavirus could disrupt the auditing of companies”, The Wall Street Journal, Available at: <https://www.wsj.com>.
- Miao, Bin , Toeh, H.S. and Zhu, Z., (2016),” Limited Attention, Statement of Cash Flow Disclosure, and the Valuation of Accruals”, Review of Accounting Studies,Vol.21,pp.473-515.
- Michael, D. and Touche LLP,(2020),” Accounting Disclosure, and Internal Control consideration- COVID19”, Harvard Law School, Forum on corporate Governance, available at: <http://corgov.Low.Harvard.edu/2020/04/07/accounting-disclosure-and-internal-control>.
- Minnis, M., (2011), “The value of financial statement verification in debt financing: Evidence from private U.S. firms”, Journal of Accounting Research, Vol.49, No.2, pp.457–506.
- Moline, H., (2007), "Executive Compensation and Capital Structure the Effect of Convertible Debt and Straight Debt on CEO Pay ", Journal of Accounting and Economics, Vol.43, pp. 69-93.
- Nagar, Neerav & Sen, Kaustav ,(2015), “Investor Protection and Cash Flow Misclassification”, Research and Publications. PP: 1-41.
- Ni, Yensen; Huang, Paoyu; & Chieng, Pinhui, (2019), “Cash flow statements and firm value: Evidence from Taiwan”, The Quarterly Review of Economics and Finance, Vol.71, pp.280–290.
- Paryabi ,A. and A. Fazizadeh ,(2012) "Any Relations Between Management of Cash Flows & Costs of Benefiting from Debits by Separation of Type of Industry among Accepted Companies at Tehran Stock Exchange Organization", International Journal of Business and Management, Vol.7,No.5, pp.222-230.
- Rad, Seyed S. E., Zaini E., Norman M. and Romlah J.,(2016),” Financial Information Quality and Investment Efficiency: Evidence from Malaysia”,Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance (AAMJAF),Vol.12,No.1, pp.129-151.
- Ross, S., R. Westerfield and B. Jordan, (2020), “Essentials of Corporate Finance”, McGraw Hill Education, Tenth Edition.
- Roychowdhury, Sugata,(2006),”Earnings Management Through Real Activities Manipulation”, Journal of Accounting and Economics, Vol.42,pp.335-370.
- Salehi, M., M. Hematfar and P. Khzaee, (2012), “A study of the relationship between conservatism and capital cost of listed companies. Some Iranian evidences”,Australian Journal of Basic and Applied Sciences,Vol.6,No.2, pp. 1-8.
- Salterio, Steven E.,(2020),” Accounting for unaccountable- perspectives on the Economic effects of the corona virus 19 Pandemic”, available at: [https:// dx.doi.org](https://dx.doi.org).
- Shivakumar, Lakshmanan.,(2006), “Accruals, cash flows and the post-earnings-announcement drift”, Journal of Business Finance & Accounting,Vol.33,No.1/2, pp.1–25.

- Siegel, Marc, (2006), ' Accounting Shenanigans on the Cash Flow Statement', The CPA Journal, Vol.76, No.3, pp.38-43.
- Sivaramakrishnan, Shiva and Yu, Shaokun Carol, (2008), " On the Association Between Corporate Governance and Earnings Quality ", AAA 2008 Financial Accounting and Reporting Section (FARS) Paper, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1014243> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1014243>.
- Standard & Poor's Global Ratings, (2020), " How COVID-19 is affecting Bank Ratings: October 2020 update", Available at: <http://www.spglobal.com/ratings/en/research/articles/201022-how-covid-19-affecting-bank-ratings-october-2020-update-11706057>.
- The Institute of Certified Public Accounting of Cyprus (ICPAC), (2020), "Implications of the coronavirus outbreak on Financial reporting and auditor's work tailored to Cyprus reality", Available at: <http://www.icpac.org.cy>.
- Watrin. Christoph & Ullmann. Robert, (2012). " Improving earnings quality: The effect of reporting incentives and accounting standards", Advances in Accounting Journal, Vol.28, No.1, pp. 179–188.
- Weiss, Neil and Yang, James, (2007), " The Cash Flow Statement: Problems with The Current Rules", The CPA Journal, Vol. 77, No.3 , pp.26-31.
- World Ometer, (2021), " covid-19 coronavirus pandemic", available at: <http://www.worldometers.info>.
- World Trade Organization (WTO), (2020), " COVID-19 and World Trade", Available at: <http://www.wto.org>.
- Xie, Yuying, (2015), "Confusion Over accounting Conservatism: A Critical Review", Australian Accounting Review, Vol.25, No.2, pp.204-216.
- Xu, X., X. Wang and N. Han. ,(2012), "Accounting conservatism, ultimate ownership and investment efficiency", China Finance Review International, Vol.2, No.1, pp.53-77.
- Yan, B., L. Stuart, A. Tu and T. Zhang, (2020), " Analysis of the Effect of COVID-19 on the stock market and potential investing strategies", available at: <https://dx.doi.org>.
- Zhang, D., Min H. and Qiang J., (2020), " financial markets under the global pandemic of COVID-19", Finance Research Letters, Vol.36, Article No, 101528
- Zhang, Ran, (2006), Cash Flow Management, Incentives, and Market Pricing," Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=817324>.
- Zhang, Weining, (2008), " Real Activities Manipulation to Meet Analysts' Cash Flow Forecasts". <http://www.ssrn.com/en/pp:1-39>.
- Zhang, X. and Wu, C., (2018), " Continuous cash flow payment: Theories and practice framework", Emerging Markets Finance and Trade Journal, Vol.54, No.4, pp.774-782.